البحوث والدراسات

دور الصناعة التحويلية في التنمية الإقليمية السعودية: دراسة تقويمية

د. محمد عبدالحميد مشخص*

ملخص:

سعت هذه الدراسة لمناقشة موضوع الدور الممكن للصناعة التحويلية القيام به في التنمية الإقليمية بالمملكة العربية السعودية. وقد تم السعي لإنجاز ذلك أولاً عبر فحص تصور مخططات التنمية الإقليمية في هذا الشأن. بعد ذلك تم التوجه نحو رصد مدى تحقق أهداف تلك الخطط عبر ما استخدم من آليات، فتم تقويم تجربة كل من المناطق وأقطاب النمو الصناعية عبر الفترة الزمنية من ١٩٧٠-٢٠٠٥م. واستباق ذلك برصد مسبق لكل من التباين الإقليمي للنمو وتفاصيل السياسة الصناعية والتنمية الإقليمية في المملكة، فضلاً عن واقع النمط المكاني للصناعة السعودية من حيث مؤشراته لتلك التنمية. وفي ضوء كل ذلك تم تقويم الجهود التخطيطية لاستخدام الصناعة كأداة تنمية إقليمية بالمملكة. وخلصت الدراسة إلى وجود عدم توافق بين سياسة المناطق الصناعية بالمملكة ومقاصدها من جانب والنتائج المأمولة لتطبيقاتها من جانب آخر؛ مما أدى إلى عدم قيام هذه المناطق بالدور المأمول منها كأداة للتنمية الإقليمية. وفيما يخص قطبي النمو السعوديين (الجبيل - ينبع)، فقد حصل نجاح جزئي للقطب الأول أكثر من الثاني، إلا أنه لم يحصل الانسياب المكاني المأمول للنمو من مدينة الجبيل إلى ما حولها. وقد سعت الدراسة بنهايتها لاستشراف مستقبل التنمية الإقليمية السعودية عبر ما بُدئ في تطبيقه من آلية المدن الاقتصادية، فضلاً عن مستقبل الآليات الأخرى السابق والجاري تطبيقها.

* دكتوراة في الجغرافيا الاقتصادية، جامعة لانكستر - المملكة المتحدة، عام ١٩٨٧م، وأستاذ مشارك في قسم الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

مقدمة:

لقد أصبح القول بأن الصناعة التحويلية تمثل عنصراً رئيساً في عملية النمو، طويلة الأجل، بمنزلة حكمة تقليدية يؤخذ بها سواء في الدراسات النظرية أم التطبيقات العملية (Myint, 1972, p9). وإذا كان ذلك يصدق على جملة عملية التنمية لمجموع أي دولة عامة، فإنه يصدق أيضاً على مجال التنمية الإقليمية داخل أي دولة. فقطاع الصناعة التحويلية أكثر قابلية من غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، لتحقيق مكاسب إنتاجية، خاصة تلك القطاعات ذات الاستخدام الأرضي **Land based activities** كالزراعة والتعدين. أكثر من ذلك فإن العملية الصناعية التحويلية إنما تعد عملية ذات طبيعة تراكمية تضيف للأقاليم الموجودة بها فوائد تنافسية تعزز التخصص الإقليمي لأي منها؛ مما يوسع القطاعات الاقتصادية لها (Armstrong & Taylor, 2000, p94). وعليه، فقد شكلت التجمعات الصناعية القاعدة التنظيمية لحجم أكبر من التخطيط الاقتصادي والتطوير في أواخر القرن العشرين الميلادي. ومن ثم فقد أدى ذلك إلى تطور وجهة نظر، حظيت بالانتشار، تقول بأن هذه التجمعات ذات أهمية كبيرة ومهيمنة في تشكيل استراتيجية التطوير الإقليمي الاقتصادي، وذلك مع الدخول في القرن الحادي والعشرين. هذا مع ملاحظة أن كثيراً من الأقاليم الاقتصادية لم تعد قاصرة في علاقاتها وامتداداتها وتأثيراتها على دواخل الحدود السياسية للدولة الواحدة، إذ أصبحت أمثال هذه الأقاليم متجاوزة للحدود السياسية مع الدخول في عصر العولمة. (Stimson etal, 2002, p202).

وينبني على كل ما سبق أن الاهتمام بدور التصنيع في عمليات التنمية الإقليمية لا يعود فقط على الدولة المعنية بنمو اقتصادي متوازن إقليمياً، بل إنه يزيد، أيضاً، من قدرتها على التأقلم مع العولمة الاقتصادية، ويزيد من قدرتها على مواجهة تحدياتها عبر المشاركة في العملية التصنيعية والتسويقية العالمية، وذلك عبر ما يتم تطويره داخل الدولة من أقاليم اقتصادية.

الجوانب المنهجية للدراسة:

١ – مشكلة الدراسة:

تتوجه هذه الدراسة نحو تقويم الدور الذي مارسه قطاع الصناعة التحويلية في

المملكة العربية السعودية في عمليات التنمية الإقليمية منذ خطة التنمية الثانية (١٩٧٥-١٩٨٠م) حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة، وحيث ستتم مناقشة ذلك الدور من حيث مدى فعالية الصناعة في تفعيل التنمية الإقليمية في فترة الدراسة وتحليل تلك الفعالية، مستواها وعواملها، بالرجوع للواقع الإقليمي من ناحية المساحات الحضرية والمظاهر الجغرافية الاقتصادية العامة للمناطق ذات الصلة داخل المملكة. هذا، وسوف يتم التعامل مع الدور المدروس من خلال أكثر من محور، وهي محاور السياسة الحكومية التي سعت لتوظيف الصناعة في التنمية الإقليمية بالمملكة.

٢ – أهداف الدراسة ومنهجيتها:

أ – رصد السياسات التخطيطية السعودية الخاصة باستخدام الصناعة التحويلية كأداة للتنمية الإقليمية.

ب – تقويم ما أحدثته مدينتا الجبيل وينبع الصناعيتان من آثار خاصة بالتنمية الإقليمية بمنطقتيهما التخطيطيتين (الشرقية – المدينة المنورة/ الغربية)، فضلاً عن الآثار ذاتها العائدة للمناطق الصناعية التي تمت إقامتها في عدد من مدن المملكة.

ج – التقويم الإجمالي للسياسات التخطيطية السعودية الخاصة باستخدام الصناعة التحويلية كأداة للتنمية الإقليمية منذ خطة التنمية الثانية حتى تاريخ إعداد الدراسة الحالية.

د – مناقشة الخطط المستقبلية لتفعيل دور الصناعة التحويلية في التنمية الإقليمية مستقبلاً.

ولتحقيق الأهداف المذكورة سوف يتم استخدام كل من المنهجين التاريخي والتحليلي المقارن، حيث يتم استخدام أولهما لرصد تطور السياسات التخطيطية، السابق ذكرها. أما ثاني المنهجين فسوف يتم استخدامه لمقارنة تلك السياسات مع أبرز السياسات المناظرة التي تستخدم في دول العالم الأخرى (أقطاب النمو). هذا، مع رصد وتحليل لإيجابيات استخدام أقطاب النمو الصناعي بالمملكة رجوعاً إلى النظرية ذات الصلة، وهي نظرية قطب النمو.

إضافة لما سبق فقد تم استخدام معامل الحجم الصناعي **Industrial size or magnitude** لقياس أبعاد نمط التوزع الجغرافي لعناصر الصناعة التحويلية في مناطق المملكة المختلفة، الذي يُدرس في هذا البحث من زاوية مؤشراته لدور الصناعة المذكور في التنمية الإقليمية بالمملكة.(١)

٣ – بيانات الدراسة:

تمثل بيانات بعض متغيرات الصناعة التحويلية، بحسب المستويات المكانية المختلفة، البيانات الرئيسة للدراسة. وتتمثل تلك المتغيرات في: موقع المنشأة (مدينة – بلدة – قرية)، عدد العاملين بها، إجمالي التمويل ونوع الصناعة المندرجة تحتها المنشأة. وقد تم اختيار هذه المتغيرات لصلتها المباشرة بأهداف الدراسة دون بقية المتغيرات التي تشملها البيانات الصناعية الحكومية، التي تصدرها وزارة التجارة والصناعة. هذا، وقد تم الرجوع في هذا الصدد إلى الإصدارات التالية:

أ – قوائم المصانع المنتجة والمرخصة بموجب نظامي حماية وتشجيع الصناعات الوطنية واستثمار رأس المال الأجنبي للفترات: حتى نهاية عام ١٤١٤هـ، ١/١/١٤١٥هـ حتى ٣٠/٣/١٤١٧هـ، ١/٤/١٤١٧هـ حتى ٣٠/١٢/١٤١٨هـ.

ب – ملحقي دليل المصانع السعودية للفترتين: ١/١/١٤١٩هـ حتى ٣٠/٩/١٤١٩هـ، ١/١٠/١٤١٩هـ – ٣٠/١٢/١٤٢٣هـ.

ج – دليل المصانع السعودية في عام ١٤٢٤هـ.

د – ملحق دليل المصانع السعودية من ١/١/١٤٢٥هـ حتى ٣٠/٦/١٤٢٥هـ.

---

(١) انظر الجدول رقم (١) بملحق الجداول، والهامش رقم (١).

كما شملت مصادر البيانات الإصدارات الخاصة بمناطق الصناعات المخصصة في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين (الأساسية – الثانوية – المساندة والخفيفة)، حيث تم الرجوع إلى الإصدارات الأربعة التالية:

- الصناعات: مدينة الجبيل الصناعية، ٢٠٠٤–أ، الإدارة العامة للهيئة الملكية بالجبيل.
- الدليل التسويقي للصناعات الثانوية بمدينة الجبيل الصناعية، ٢٠٠٤–ب، الإدارة العامة للهيئة الملكية بالجبيل.
- Jubail Industrial city, Industry status summary until 31 December 2004.
- Madinat Yanbu Al-Sinaiyah, Economic Development Department, 2004, Industrial Development Status Report, 18 December 2004.

٤ – الوحدة الإقليمية للدراسة:

تنطلق الدراسة، لتحقيق أهدافها، من خلال مخططات التنمية الإقليمية في المملكة تطبيقاً على المنطقة الإدارية كوحدة تخطيطية متبعة في خطط التنمية السعودية. هذا، مع ملاحظة أن خطط التنمية من الأولى إلى الرابعة (١٩٧٠–١٩٩٠م) قد قسمت المملكة لخمس مناطق تخطيطية لا ثلاث عشرة منطقة، كما تم بعد ذلك منذ الخطة الخامسة. وهنا يجدر ذكر أن الدراسة في بعض جوانبها رجعت إلى المناطق الخمس لمقارنة بياناتها مع بيانات دراسات أقدم، اعتمدت في تصنيفاتها على تلك المناطق.

الدراسات السابقة:

بقدر ما مثلت الصناعة التحويلية أداة جذابة للتنمية الإقليمية منذ عقود، فقد مثل هذا الموضوع، من ثم، حقلاً خصباً للدراسات والبحوث في المجالات العلمية ذات الصلة. وهنا نجد عدة تيارات دراسية في هذا الشأن، وفيما يلي مناقشة لها عبر تقديم عدد من النماذج.

١ – دراسات أقطاب النمو الصناعية:

مثلت هذه الدراسات أبرز تيار ساد في التناول البحثي لدور الصناعة في تفعيل التنمية الإقليمية وذلك لفترة زمنية ليست بالقصيرة. وفي هذا التيار نجد تعدداً لمستويات التناول للأقطاب الصناعية ودورها التنموي جغرافياً وموضوعياً. فعلى المستوى الجغرافي راوحت الدراسات ذات الصلة بدورها بين خمسة مستويات ثانوية على النحو الآتي:

أ – دراسات انصبت على إقليم واحد داخل دولة معينة، كما هو الحال مع دراسة **إريكسون (Erikson, 1974)** لدور شركة بوينج كشركة رئيسية (Lead Firm)، تمثل قطب نمو يسعى نحو تحفيز النمو الاقتصادي الإقليمي لمنطقة بجت سوند **Buget Sound** في ولاية واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من ١٩٦٣–١٩٦٨م.

ب – بحوث عمدت لتناول نظرية قطب النمو عبر الدراسة التطبيقية لها على مستوى دولة، كما هو الحال مع دراسة **أوتي (Auty, 1990)** لأثر الصناعة الكيماوية، كقطب نمو، على البنية المكانية لدولة كوريا الجنوبية. كما أن هنالك مثالاً هو دراسة كل من **ماتلا وبروس (Matallah & Proos, 1992)** عن تجربة أقطاب النمو الصناعية في دولة الجزائر وتحليل مدى ما حققته تلك الأقطاب من أثر مضاعف وروابط إنتاجية.

ج – بحوث نظرت لسياسات أقطاب النمو الصناعية ودورها في التنمية الإقليمية على مستوى مجموعة من الدول، ذات خلفية اقتصادية وتطورية متشابهة، كما هو الحال مع دراسة **أوتي (Auty, 1987)** لتجربة عدد من الدول المصدرة للنفط في هذا الصدد، منها المملكة العربية السعودية. هذا، وسوف يتم التطرق لهذه الدراسة بشكل أكثر تفصيلاً حين نناقش في نهاية هذا القسم من الدراسة الدراسات ذات الصلة بالمملكة العربية السعودية.

د – بحوث تناولت أقطاب النمو على مستوى مناطق إقليمية، كما هو الحال مع دراسة **هولتا (Holtta, 1994)** لأقطاب النمو الإقليمي في منطقة شرق آسيا كديناميكيات لعملية التطوير ونقل التقنية. ومن الأمثلة الأخرى في هذا المستوى من الدراسة، دراسة **نيتشكاوا (Nichikowa, 1992)** لإقليم جنوب شرق آسيا كقطب نمو محتمل لاقتصاد العالم في القرن الحادي والعشرين الميلادي.

هـ – دراسات اتسمت بأنها أكثر عمومية مما سبق، إذ تناولت مناطق على مستوى كبير **Macro Level**؛ حيث نظرت لسياسات أقطاب النمو على مستوى قارات بعينها، كما هو الحال مع دراسة كل من **ريتشردسون وريتشردسون (Richardson & Richardson, 1975)** لسياسات أقطاب النمو في أمريكا اللاتينية في منتصف حقبة السبعينيات الميلادية من القرن العشرين **(Auty, 1987, P1)**.

أما على المستوى الموضوعي فقد راوحت، أيضاً، الدراسات التطبيقية لنظرية أقطاب النمو بين عدة مستويات ثانوية على النحو الآتي:

أ – هناك من نظر إلى عمل تجمعات من رؤوس الأموال والموارد الطبيعية وغيرها في مكان ما كقطب نمو على مستوى دولة بأكملها، كما هو الحال مع دراسة **ليبرت (Lebert, 1961)** التي حللت وضع التجمعات الفرنسية ذات الأقطاب المتعددة، ورأت الدراسة قدرتها على توليد النمو من خلال إحجامها عبر وفورات خارجية جيدة **(Darwent, 1975)**.

ب – دراسات عمدت للتركيز على الشركة الرئيسة **Leader Primary Firm**؛ كونها تمثل قطب النمو ذاته، كما هو الحال مع دراسة **إريكسون Erikson** السابقة الذكر. في حين عمدت دراسات أخرى إلى النظر لصناعات معينة على أنها تمثل قطب النمو المطلوب لإحداث التنمية الإقليمية المتوازنة المطلوبة. ومن الأمثلة على هذه الدراسات دراسة **ماير (Mair, 1993)** عن استخدام استراتيجية "التموين الفوري دون اللجوء لعمليات التخزين

Just - in - Time للصناعة التحويلية كقطب نمو مجازي للتطور الإقليمي في مواقع صناعة السيارات الأمريكية والأوروبية خلال حقبة الثمانينيات الميلادية من القرن المنصرم.

ج – بحوث ركزت على الدراسة الإجمالية لأقطاب النمو داخل رقع جغرافية متفاوتة كدولة أو مجموعة دول أو مناطق إقليمية، كما سبق الذكر عند الحديث عن الدراسات السابقة على المستوى الجغرافي.

د – بحوث عمدت إلى النظر لأقطاب النمو من خلال النسق المكاني الأشمل للنشاط الصناعي في رقع جغرافية معينة، كما هو الحال مع دراستي تجربة كوريا الجنوبية ومجموعة الدول المنتجة للنفط لأوتي Auty، السابق ذكرهما.

٢ – دراسات الصيغ الأخرى للتجمعات الصناعية:

لقد تم، كما هو معروف، استخدام الصيغ المكانية الأخرى، عدا الأقطاب، بمستويات مختلفة، للتجمعات الصناعية في مجال تنشيط النمو الاقتصادي في الأقاليم الكاسدة **Depressed Regions**، ومن ثم تقليل فروقات النمو الإقليمية والمحلية في عدد من دول العالم. وهنا نجد تناولات بحثية عدة لتلك الصيغ سنتطرق لنماذج منها. فنجد بداية **كوسف ونوركليف (Koseff & Norcliffe, 1980)** يدرسان المجمعات الصناعية في منطقة أونتاريو الكندية من حيث أنماط توطنها وترابطاتها على المستوى الحضري. وخلص الباحثان إلى غلبة أنواع معينة من تلك المجمعات على الأقاليم الهامشية بمنطقة الدراسة، ومن ثم فقد اقترحا استخدام المجمعات بشكل أمثل لتطوير المناطق الكاسدة هناك. ومن جانب آخر نجد **كبنز وسونجيدو (Kipins & Swyngedouw, 1988)** يتناولان أنشطة البحث والتطوير R & D في مجال الصناعة بإقليم لمبرج الميتروبولي ببلجيكا من حيث دورها في عملية انسياب النمو مكانياً من المناطق المحتوية على الأقطاب الصناعية بغرب أوروبا إلى ما جاور تلك المناطق، وهو الانسياب الذي لوحظ تلازمه مع الانسياب التقطيري **Trickle down** للصناعة التحويلية.

أما **فان (Fan, 1995)** و **وي (Wei, 1998)** فقد فحصا ما حدث لفروق النمو إقليمياً داخل الصين مع ظهور رواقات النمو على طول الساحل الجنوبي والجنوبي الشرقي لتلك الدولة، والمحتوية بدورها على نطاقات للتصدير الصناعي **Industrial Export Zones**، هذا، مع ملاحظة أن وي قد اهتم – بخاصة – بالتفاوت الإقليمي في النمو على المستوى الأصغر **Macro Level**؛ إذ تعرض للاختلافات بين المحافظات **Interprovincial**. وخلصت دراسة وي إلى وجود انخفاض في تلك الاختلافات بفعل عوامل داخلية وخارجية، وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك المناطق الساحلية.

إلى جانب ما سبق تناول **هيلهورست (Hilhorst, 1998)** دور المنطقة الصناعية **Industrial District** في عملية التطوير بالدول النامية عموماً. وقد خلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من استخدام أمثال هذه المنطقة ضمن سياسات التصنيع هنالك فإن الباحث يرى أن التطور المحلي يعتمد أساساً على عناصر أخرى كتخصيص الموارد من قبل الحكومة المركزية وتطوير القطاع الزراعي ليكون داعماً للتطوير الصناعي المحلي والإقليمي. وفي نفس سياق مآلات هذه الدراسة نجد **لن (Lin, 2001)** يفحص عملية الانتقال المكاني لدلتا نهر بيرل بالصين، وذلك بالتركيز على منطقة التفاعل الريفي – الحضري خارج المراكز الميتروبولية الرئيسة وما بينها. وعلى الرغم من أن الدراسة تبين لها حدوث تركيز مكاني للتطور الصناعي، والتجاري، وصيرورة المنطقة المذكورة نقطة جذب للهجرات والاستثمار الأجنبي، فإنه تبين عدم حدوث انخفاض للتفاوت الاقتصادي الإقليمي في منطقة الدراسة؛ وذلك بسبب استمرارية وجود اقتصاد متخلف في منطقة الهامش. وعليه، تطرح الدراسة إشكالية مواقع التركز الصناعي ودور الاختيار الصحيح لها في تفعيل دور الصناعة في عملية التنمية الإقليمية.

واتصالاً بالمناطق الصناعية، التي تطرقت لها دراسة هيلهورست السابقة الذكر، نجد **اسبوستي (Esposti, 2002)** يدرس دور التصنيع في تطوير المناطق

الريفية بإيطاليا؛ حيث لاحظ وجود فصل واضح بين مناطق المراكز **Cores** وهوامشها؛ وذلك بفعل التركز الصناعي القوي في المناطق الحضرية، وخاصة مع وجود المناطق الصناعية هنالك؛ أي أن آلية تلك المناطق لم تستخدم بالشكل الأمثل في عملية التنمية الإقليمية بل ركزت على فروقها. من جانب آخر نجد هنالك صيغة مكانية صناعية أخرى تعرضت لها دراسة **لارسن (Larsson, 2002)** التي فحصت ما يسمى "بحدائق مزودي عناصر الإنتاج **Suppliers parks**" في صناعة السيارات في ثلاث دول أوروبية. وتعرضت الدراسة، ضمن ما تناولته من قضايا، لمدى مساهمة هذه الحدائق في الاقتصادين المحلي والإقليمي بمناطق الدراسة. وخلص الباحث لمحدودية روابط تلك الحدائق مع الاقتصادين المذكورين. ونجد دراسة **هدسن (Hudson, 2002)** تتناول أيضاً صيغة أخرى متمثلة في "أنظمة الإنتاج الصناعية المتغيرة" من حيث صلتها بالتطور الإقليمي بالاتحاد الأوربي، وذلك عبر تحليل جغرافية تلك الأنظمة في ثلاثة قطاعات صناعية رئيسة. وقد خلصت الدراسة إلى أن خصائص ذلك النظام وعلاقاته، ضمن المساحة الاقتصادية – السياسية المتغيرة، بدورها، للاتحاد الأوروبي قد أنتجت قدراً غير متساو من التطور الإقليمي. ومن ثم، فهذه الدراسة تطرح لدى المتلقين أسئلة عن دور العولمة الاقتصادية والأقاليم الاقتصادية الجديدة، فضلاً عن ضعف قدرات الدول القومية، في توجيه آليات التنمية بشكل أكثر فعالية في داخل كل منها.

٣ – الأقطاب والحدائق التقنية:

تعد هذه الأقطاب والحدائق التقنية من أحدث أشكال التجمعات الصناعية، التي أصبحت تمثل أحدث نسخة للأقطاب الصناعية، بما لها من دلالات للتنمية الإقليمية. وفي هذا السياق نجد كثيراً من الدراسات، وسنستشهد بعدد منها. بداية هنالك دراسة **ماسر (Masser, 1991)** التي فحصت مبادرات التطوير الاقتصادي المحلي التي تقودها الأقطاب التقنية اليابانية من جهة والحدائق العلمية البريطانية من جهة أخرى. وقد دعمت نتائج الدراسة وجهة النظر القائلة

بأن المبادرات المستخدمة للتقنية ينبغي اعتبارها ميكانيكات مسهلة لعملية التنمية المحلية الاقتصادية. تناول **بانيا وآخرون (Bania, etal, 1992)** من جانب آخر معامل البحث والتطوير R&D، الموجودة في مناطق بها برامج حكومية مرتبطة بالحدائق التقنية بالولايات المتحدة الأمريكية. وأظهرت هذه الدراسة أن تلك المناطق تتمتع بصرف حكومي عالٍ، وقوة عمالية متعلمة، وكثافة سكانية عالية. ومن ثم تظهر الدراسة الدور الذي يمكن أن تمارسه الحدائق المذكورة في رفع مستويات النمو في الأقاليم ذات الحاجة لذلك. وأما **إيبرلين (Eberlin, 1996)**، ففحص من جانبه مكان الحدائق التقنية في السياسات المحلية والإقليمية بفرنسا. وركزت الدراسة على الصلة ما بين علاقات المركز – الهامش بهذه الدولة وتطوير الحدائق العلمية كأداة لتفكيك تلك العلاقات. من جانب ثالث تناول **وانج وآخرون (Wang, etal, 1998)** تطور الأقطاب التقنية في الصين. حيث تم تأسيس ٥٢ منطقة – قطب هنالك. هذا، وناقشت الدراسة أداء الأقطاب بحسب المناطق الجغرافية المختلفة التي أقيمت بها الأقطاب (المقاطعات الداخلية – الساحلية). وبطبيعة الحال فلهذه مؤشرات مهمة لفروق التنمية الإقليمية التي تناولتها كثير من الدراسات الأخرى. أخيراً، وفي السياق نفسه، هنالك دراسة أخرى تميزت بتركيزها على اختيار مواقع الحدائق التقنية بالصين، ومن ثم أداء كل منها، وهذه هي الدراسة التي قام بها **رايت وآخرون (Wright, etal, 2008)**. وهنا تقارن الدراسة بين الحدائق العلمية **Science Parks** المرتبطة بالجامعات وتلك الموجودة في مواقع أخرى، حيث ظهر تمتع هذه الأخيرة بنمو قوي للعمالة. وفي هذا مؤشرات مهمة لكيفية التعامل مع الفروق الإقليمية للنمو عبر تلك الحدائق.

٤ – دراسات أخرى:

هنالك كثير من البحوث تناولت الإطار العام لدراستنا الحالية من خلال منظورات مختلفة أخرى عدا ما سبق مناقشته. فهنالك دراسة **جورتر وآخرين (Gorter, etal, 2001)** التي عمدت إلى تحليل العلاقة بين نمو الديناميكية المكانية

للشركات الصناعية ونمو العمالة في منطقة أمستردام الشمالية بالسويد. فاهتمت الدراسة بانعكاسات تلك الديناميكية، والتطورات الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة على المستويين الإقليمي والوطني في تلك الدولة. وفي دراسة ذات أهمية للتحول الإقليمي الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، ناقش **سواريز فيللا (Suares-villa, 2002)** دعم ظهور نطاق الشمس الصناعي، في الجنوب والجنوب الغربي، عملية التحول المذكورة، فقد تم خلالها صيرورة مناطق ذات أهمية أعلى اقتصادياً بعد أن كانت متباطئة اقتصادياً، وفي المقابل تراجعت تلك التي ظلت لفترة طويلة هي الأهم اقتصادياً وسياسياً في هذا البلد (المناطق الشمالية الشرقية). هذا، وقد ركزت الدراسة على الخصائص المؤسسية التي شكلت ظهور نطاق الشمس. وفي السنة ذاتها التي ظهرت فيها دراسة سواريز صدرت دراسة **كاتاوكا وَ اكيتا (Kataoka & akita, 2002)** التي فحصت إقليم أكيش باليابان ضمن تناولهما لإقليمين آخرين هناك؛ وذلك لتحديد أسباب نمو الإقليم الأول بشكل ملحوظ في الفترة من ١٩٦٥ – ١٩٩٠م. وقد توصل الباحثان إلى أن السبب في ذلك النمو هو ظهور قطاع عمليات للتجميع الصناعي، وغيرها، جنباً إلى جنب مع تطوير روابط مواصلات واتصالات. وعلى أثر ذلك تطورت روابط صناعية إقليمية لصيقة ما بين الأقاليم الثلاثة، فضلاً عن روابط صناعية عالمية لإقليم أكيش. وفي السياق نفسه لمآلات هذه الدراسة نجد دراسة أخرى أعطت إضاءات ذات أهمية خاصة لصانعي السياسة الإقليمية في اليونان **(Filippaios & Kottaridi, 2004)**؛ فقد سعت هذه الدراسة إلى رسم خريطة لمحددات النمو الصناعي الإقليمي، حيث تم التطرق للتركيز المكاني للشركات الصناعية في عدد من الأقاليم اليونانية وهيمنة المدن الكبرى في هذا الشأن.

وأخيراً نجد في سياق الاستشهاد هنا دراستين؛ أولهما جاءت مع تنامي الأخذ بنموذج التنمية المستدامة **(Roberts, 2004)**، حيث ناقشت عملية تطوير عدة نماذج للتطوير الصناعي – البيئي المستدام ودورها في عملية التطوير المحلي والإقليمي. وقد خلصت الدراسة إلى أن هذا الاتجاه أصبح اتجاهاً جذاباً لمنحه الدول فرصة لحل المشكلات البيئية والاقتصادية. أما الدراسة الأخرى

(Brown, etal, 2007) فقد ناقشت العناصر الخارجية التي قادت التصنيع والتطور الحضري في دلتا نهر بيرل بالصين.

وإذا ما أتينا للدراسات السابقة التي تمت تطبيقاً على المملكة العربية السعودية بخاصة فسنجد محدودية بالغة في هذا الشأن؛ فهنالك ثلاث دراسات فقط – على حد علم الباحث – تركزت بشكل مباشر على موضوع الصناعة والتنمية الإقليمية بالمملكة. وبداية أتت دراسة **أوتي (Auty, 1987)** السابق ذكرها التي ناقشت، فيما يخص المملكة، تجربة مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين من زوايا الارتباطات الأمامية والخلفية لصناعاتهما، فضلاً عن المستثيرات الإقليمية لإنشاء المدينتين والأثر المضاعف لصناعاتهما الثانوية. هذا، مع ملاحظة أن أوتي فحص تجربة قطبي النمو السعوديين فقط عبر الفترة الأولى لإنشائهما (١٩٨٣–١٩٨٦م). ومن ثم أتت دراسة **لمشخص (١٩٩٧م)** لترصد التجربة عبر فترة زمنية أطول (١٩٨٦–١٩٩٧م). وقد ناقش هذا الباحث وضع المدينتين من حيث أثر صناعاتهما البتروكيميائية، بخاصة، في تفعيل مدى دورهما كقطبي نمو، ومن ثم فقد تمت مناقشة النمط المكاني لتلك الصناعات على مستوى المملكة من حيث مؤشراته للتنمية الإقليمية بمنطقتي القطبين بخاصة. هذا، وقد اهتمت هذه الدراسة بفحص مدى تفاعل القطاع الخاص مع الدور المخطط إقليمياً للمدينتين عبر مساهماته الاستثمارية فيهما.

وأتت دراسة لاحقة **لمشخص بالاشتراك مع حبيب (٢٠٠٥م)** لتبني على نتائج الدراسة السابقة؛ فقد ركز الباحثان على فحص المعوقات التي حالت دون قيام مدينة ينبع الصناعية – بخاصة – بدورها كقطب نمو في المنطقة الغربية من المملكة، ولاسيما ما يتصل بضعف استثمارات القطاع الخاص بالمدينة. فضلاً عما سبق، فإن هنالك دراسة أخرى **لمشخص (١٩٩٧–أ)** تناولت مؤشرات النمط المكاني للصناعة التحويلية في المملكة للتنمية الإقليمية بها. وقد ركزت الدراسة أساساً على ذلك النمط وأسباب ظهوره وتطوره. على أن القسم الأخير من الدراسة تناول دور مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين في تغير نمط

التركيز المكاني للصناعة في منطقتي المدينة، والمملكة عموماً، إلى نمط أكثر انتشارية عبر آليات انتشار الصناعة منهما إلى ما حولهما من مناطق. وأخيراً هنالك دراسة تم إجراؤها على المناطق الصناعية المقامة ببعض مدن المملكة، **الصليع (٢٠٠٤م)**. وهذه الدراسة اهتمت بمدى مساهمة هذه المناطق في التنمية الصناعية بالبلاد عبر مقارنتها بنظيرات لها في الولايات المتحدة الأمريكية. ولم تتعرض الدراسة بشكل مباشر للدور المفترض لهذه المناطق في التنمية الإقليمية بالمملكة، على أنها أظهرت مدى تركزها في المدن الكبرى والرئيسية، ولذلك مؤشراته الواضحة للدور المشار إليه.

التباين الإقليمي في مستويات النمو بالمملكة العربية السعودية:

لقد أظهرت الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، التي قامت بها وزارة التخطيط السعودية، وجود اختلافات جلية في درجات النمو ما بين مناطق المملكة المختلفة، وذلك منذ نحو ثلاثة عقود من الزمان. هذا، فضلاً عن دراسات قامت بها مؤسسات حكومية أخرى توصلت للنتيجة نفسها. وعلى وجه التحديد فقد ظهر أن هناك تفاوتاً إقليمياً واضحاً في النشاط الاقتصادي، تمثل في وجود تدنٍّ لنسب الإنتاج الاقتصادي في المنطقتين الشمالية والجنوبية الغربية دون بقية مناطق المملكة التخطيطية الثلاث الأخرى[٢]. وقد أدى ذلك إلى أن هاتين المنطقتين بدأتا تشهدان تبلوراً لاتجاهات هجرة، بمعدلات فوق المتوسط، نحو بقية أرجاء المملكة (وزارة التخطيط، ١٤٠٠، ص ٧). وعلى الرغم من هذا الرصد المبكر للوزارة للتباين الإقليمي في النمو، وعلى الرغم من الجهود التنموية التي أعقبت ذلك، فقد زادت التباينات في فترة الخطة الرابعة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ). فمع تنفيذ الخطة السابقة بدأت المملكة في التعرض لتغيرات هيكلية في عديد من جوانب الحياة الاقتصادية؛ وهو الأمر الذي انعكس على الخريطة السكانية بالتغيرات حيث تبلور نمط تركزي واضح للسكان في مناطق ومدن

(٢) **انظر**: إلى ملحق الهوامش (هامش رقم ٢).

بعينها. وعموماً، فقد أصبحت التغيرات التنموية في المملكة كما رصدتهـــا وزارة التخطيـــط، غير واحدة على المستويـــات الجغرافيـــة المختلفة **(Ministry of Planing, 1410, p 420)** وتعزى وضعية التناقض ما بين الجهود التنموية وتبلور التباين المكاني للنمو إلى عدد من العناصر الناتجة من النمو الاقتصادي العام؛ فهنالك تعارض حصل بين أهداف النمو الوطني والتنمية الإقليمية؛ حيث تركز النمو الصناعي في المدن الكبيرة؛ مما أدى إلى مزيد من التركز الاقتصادي بها. أُنشئت أيضاً المرافق العامة في المدن ذاتها ضماناً لحدوث أكبر قدر من الاستخدام، ومن ثم تغطية تكلفتها العالية. وأخيراً، هنالك التناقض بين الأهداف طويلة الأجل للتنمية العامة وتلك قصيرة الأجل الخاصة بالتنمية الإقليمية (انظر المرجع السابق، P421-422؛ مشخص، ١٤٢٠هـ، ص ٤٦٦-٤٦٧).

ولقد رصدت دراسة تقويمية لمعالجة خطط التنمية السعودية لقضية التوازن الإقليمي للنمو **(مشخص، ١٤٢٢هـ)** الأوضاع الإقليمية للنمو في المملكة بشكل مفصل، وذلك في حقبة النصف الثاني من العقد الأخير من القرن العشرين. وتم رصد تلك الأوضاع في المناطق التخطيطية الحالية، الثلاث عشرة، حيث اتضح استحواذ ثلاث مناطق فقط (مكة المكرمة – الرياض – الشرقية) على الجزء الأكبر من وحدات التعليم العامة وعناصر الخدمة الصحية (ما بين ٣٩٪ إلى ٦٨٪ من الوحدات التعليمية، وما بين ٤٣٪ إلى ٧٥٪ من عناصر الخدمات الصحية). ومن جانب آخر نجد المناطق ذاتها وصلت أنصبتها من القوى العاملة بالمملكة ما بين ٧٢٪ وَ ٧٥٪، فضلاً عن ٧٥٪ من السجلات التجارية وَ ٧٢٪ من حجم النقل الجوي للركاب. وعليه، فقد توصلت تلك الدراسة لنتيجة رئيسة مفادها "وجود عدم توازن بين مناطق المملكة من حيث الخدمات وأحجام النشاط الاقتصادي". هذا، مع ملاحظة أن الدراسة عمدت لاختيار مؤشرات معينة للخدمات والأنشطة الاقتصادية لعدم وجود بيانات متكاملة للتوزيعات الإقليمية لتلك الجوانب في المملكة. وجدير بالذكر أن الدراسة المذكورة قد أوضحت وجود بعد ثانٍ للتباين الإقليمي في النمو متمثل في ظاهرة

الاستقطاب الحضري في المملكة. فقد توصلت الدراسة إلى أنه من ضمن الـ ١٧٨[٣] مدينة سعودية، هنالك ثماني مدن – مراكز حضرية تستحوذ على ٦٢٪، ٦٦٪، ٨٩,٤٪ من إجمالي السكان الحضر والسجلات التجارية وإجمالي التمويل الصناعي في البلاد (ص ٢٨)، مع ملاحظة أن السكان الحضر كانوا يستحوذون في فترة الدراسة المُستشهد بها، وفقاً لتعداد عام ١٤١٣هـ، على ٧٨,١٪[٤]. هذا، وقد أظهرت خطة التنمية السابعة استمرار هذه الظاهرة؛ فوفقاً للخطة لا تزال المناطق الحضرية الكبرى في المملكة تجتذب السكان من المناطق الريفية وأرجاء البادية، لما بها من عوامل جذب متمثلة في الفرص الوظيفية وتوافر التجهيزات الأساسية والخدمات والمرافق. ولاسيما تلك ذات المستويات العليا (وزارة التخطيط، ١٩٩٥م، ص ٣٨٤). عموماً، فظاهرة الاستقطاب المذكورة توضح أن التباين الإقليمي للنمو في المملكة مستواه أكبر مما لو نظر إليه فقط على مستوى المناطق الثلاث عشرة بالمملكة. والرصد المبدئي للتباين التطوري على المستوى الأصغر **Micro** يدعم ذلك بوضوح. فهنالك دراسة للوضع التطوري في دواخل المنطقة الغربية توضح وجود تباين إقليمي على مستوى الوحدات الإقليمية الصغرى (المحافظات) داخل المنطقة لدرجة انقسام المنطقة لمركز (شاملاً ما بين أربع مدن وخمس) مستحوذ على جل عناصر الحيوية والنشاط الاقتصادي، وهامش (بقية مساحة المنطقة) يعاني ركوداً اقتصادياً[٥].

السياسة الصناعية والتنمية الإقليمية السعودية:

هنالك تيار معتبر ما بين باحثي دراسات التنمية يرى أنه ينبغي عدم الاعتماد على قوى السوق لتقرير مجريات التنمية لأي دولة؛ حيث إن ذلك إنما يعني عدم أخذ الأوضاع الاجتماعية في عين الاعتبار وما يترتب على ذلك من عدم

(٣) **انظر**: الهامش رقم ٣ بملحق الهوامش

(٤) **انظر**: الهامش رقم ٤ بملحق الهوامش.

(٥) **انظر**: الهامش رقم ٥ بملحق الهوامش.

استقرار اجتماعي. وعليه، فإن التيار المذكور يوصي بضرورة العمل على تطبيق سياسة تنموية تمزج ما بين التخطيط المركزي من قبل الدولة والتطوير الصناعي اللامركزي عبر مبادرات القطاع الخاص، فذلك يجعل الدول، خاصة النامية، قادرة على تحقيق فوائد ملموسة للمناطق الريفية، فضلاً عن المناطق الحضرية الصغيرة، من عمليات النمو (انظر إلى Kempt, 1983, p 200-201؛ Stimson, etal, 2002, p 94). ويتعزز هذا الأمر بالنظر إلى معطيات عصر العولمة؛ حيث يتزايد دور القطاع الخاص في عمليات التنمية لأي مجتمع عموماً وبالنظر إلى المملكة العربية السعودية، تحديداً، نجد أن هنالك وعياً مبكراً بالدور الذي يمكن للصناعة التحويلية أداؤه في عملية التنمية الإقليمية، بخاصة، وذلك منذ بدايات الأخذ بسياسات التنمية المخططة في سبعينيات القرن العشرين الميلادي، وتحديداً منذ الخطة الثانية للتنمية. ويتضح هذا الأمر بالرجوع إلى كل خطة على حدة بدءاً من الخطة المذكورة وكما يلي تبيانه.

١ – خطة التنمية الثانية (١٩٧٥–١٩٨٠م):

نصت هذه الخطة على أن مجهوداتها تتركز على ثلاثة محاور في مجال الصناعة التحويلية، تمثل المحور الثالث، تحديداً، في إنشاء صناعات في مختلف مناطق المملكة؛ وذلك انطلاقاً من معطيات الجدوى الاقتصادية واعتبارات التكامل ما بين تلك المناطق؛ مما يتيح مزيداً من الفرص للمواطنين لرفع مستويات معيشتهم والرقي بمهاراتهم. وعلى مستوى آخر نصت الخطة على إسناد دور مركزي للصناعة في جهود التنمية في ثلاث من المناطق الخمس التخطيطية للبلاد. فتم إعطاء اهتمام لمشاريع الصناعات الاستهلاكية في حالة المنطقة الوسطى، في حين تم التخطيط لتنشيط الصناعة التحويلية بالمنطقة الغربية عبر إقامة مدينة صناعية متكاملة متخصصة في الصناعات البتروكيميائية بجوار مدينة ينبع البحر، وذلك اعتماداً على إمدادات النفط والغاز الطبيعي من المنطقة الشرقية من البلاد. وفي هذه المنطقة الأخيرة خُطط لإنشاء مدينة صناعية مماثلة بجانب قرية الجبيل الساحلية (وزارة التخطيط، ١٩٧٥م، ص: ١٠١، ١٤٥، ٢٣٠).

٢ – خطة التنمية الثالثة (١٩٨٠–١٩٨٥م):

اكتفت هذه الخطة بتناول دور الصناعة التحويلية في التنمية الإقليمية عندما حددت أهدافها؛ حيث نصت على "دعم التوزيع الجغرافي للصناعة، حيثما يكون ذلك مجدياً وملائماً". على أن الخطة لم تشتمل على أي سياسات محددة لتحقيق الهدف المذكور.

٣ – خطة التنمية الرابعة (١٩٨٥–١٩٩٠م):

أشار أحد بنود الأساس الاستراتيجي لهذه الخطة إلى ضرورة اختيار مراكز نمو، ونصت الخطة على ضرورة إقامتها، في المناطق المتسمة بقابليتها لاحتواء مشروعات إنتاجية، فضلاً عن تدعيم تلك المراكز لتصبح نقاط جذب للسكان من المناطق المحيطة بها. وعلى هذا الأساس نصت الخطة على أنه سيتم اختيار الصناعات الجديدة ومواقعها (وزارة التخطيط، ١٩٨٥م، ص ٢٣٢).

٤ – خطة التنمية الخامسة (١٩٩٠–١٩٩٥م):

لم تتضمن هذه الخطة أي سياسات أو آليات جديدة لتفعيل دور الصناعة التحويلية في التنمية الإقليمية أو تعميقها؛ فقد اهتمت هذه الخطة بمتابعة إنشاءات مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين، وكذلك استمرار وزارة الصناعة والكهرباء في توفير التجهيزات الأساسية في المدن (المناطق) الصناعية **Industrial District** داخل عدد من المدن الصناعية. هذا، بالإضافة إلى النص على إنشاء مدن جديدة وتوسعة تلك القائمة (وزارة التخطيط، ١٩٩٠م، ص ص ٢٦٤–٢٦٥).

٥ – الخطة السادسة للتنمية (١٩٩٥–٢٠٠٠م):

احتوت هذه الخطة على عدد من الأهداف لقطاع الصناعة ينبغي تحقيقها إبان فترتها. واتصالاً بالتنمية الإقليمية تم وضع الهدف التالي: "الاستمرار في إقامة المدن (المناطق) الصناعية في المناطق التي تتميز بمقومات النمو الصناعي، والتوسع في المدن (المناطق) القائمة التي تعاني ضغطاً شديداً على تجهيزاتها الأساسية" (وزارة التخطيط، ١٩٩٥م، ص ٢٤٩).

٦ – الخطة السابعة للتنمية (٢٠٠٠–٢٠٠٥م):

اشتملت الخطة السابعة على ثمانية أهداف رئيسة، ينبغي تحقيقها لقطاع الصناعة بالمملكة خلال فترة الخطة. وفيما يتصل بتفعيل دور الصناعة في عمليات التنمية الإقليمية تحدد الهدف التالي: "تحقيق تنمية صناعية متوازنة بين مناطق المملكة تتناسب مع التوزيع الجغرافي للموارد الطبيعية والبشرية، وتوفر مقومات النمو". كما تضمنت الخطة عدداً من السياسات لتنفيذ الأهداف المذكورة، وفيما يخص موضوع الدراسة فإن هنالك هدفاً هو "التوسع في إقامة المدن الصناعية في المناطق التي تتميز بمقومات النمو الصناعي وإشراك القطاع الخاص في إقامتها وتشغيلها وصيانتها". (وزارة التخطيط، ٢٠٠٠م، ص ٢٤٩).

٧ – الخطة الثامنة للتنمية (٢٠٠٥–٢٠١٠م):

لم تشتمل هذه الخطة على أي جديد فيما يتصل بتفعيل دور الصناعة التحويلية في التنمية الإقليمية بالمملكة. وكل ما ذكر في هذا الشأن ليس مباشراً، إذ اقتصر الأمر على توسعة المدن (المناطق) الصناعية الحالية وإنشاء مدن أخرى (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠٠٥م، ص ٦٢٦).

خلاصة القول إن وزارة التخطيط ضمنت خططها التنموية سياسات يُقصد منها قيام الصناعة التحويلية بدور إيجابي في التنمية الإقليمية. هذا، مع ملاحظة أنه قد تم تأكيد ذلك عبر تضمين أهداف قطاع الصناعة التحويلية في خطط التنمية هدفاً ينص على تحقيق تنمية (صناعية) إقليمية متوازنة (الحرة، ١٤٢٣هـ، ص ٧). فإنشاء مناطق صناعية في بعض المدن بالبلاد يمكن أن يدعم نمو المدن المتوسطة على وجه التحديد؛ مما يساعد في تقليل ظاهرة الاستقطاب الحضري التي ساهم في بروزها استحواذ عدد محدود من المدن الكبرى (جدة – الرياض – الدمام بالدرجة الأولى) على النمو السكاني والاقتصادي، ومن ثم زيادة الفجوة التنموية الإقليمية. ويلاحظ أن توسعة المناطق الصناعية حالياً إنما توجه أساساً لمناطق ثلاث مدن، منها مدينتا الرياض وجدة، وسنناقش، لاحقاً، النتائج التي حصلت وهي عكس ما طمحت إليه خطط التنمية في هذا الصدد. من جانب آخر فإن إنشاء مدن

صناعية تكون وظيفتها الأساسية هي الوظيفة الصناعية إنما يساهم بدوره في خفض ظاهرة الاستقطاب المذكورة. كما يمكن أن تكون هذه المدن محاور تشيع النمو في الأقاليم التخطيطية التي توجد بها المدن الصناعية، خاصة أن المدينتين المقامتين حالياً (الجبيل وينبع) تنطبق عليهما خصائص أقطاب النمو، وهي أدوات تثبت فعاليتها في عمليات النمو والانتشار المساحي له **Spatial Spillover**، وذلك كما أظهرت دراسة مشخص (١٩٩٧– ب).

وإذا كانت وزارة التخطيط لم تربط سياساتها المذكورة سابقاً بالتنمية الإقليمية بشكل أكثر تفصيلاً فإننا نجد مؤسسة حكومية أخرى – الهيئة العامة للاستثمار – قد بدأت تخطط لإنشاء ما أطلقت عليه "المدن الاقتصادية" جاعلة أحد أهدافها المساهمة في تحقيق تنمية إقليمية متوازنة. ووفقاً للاستراتيجية، التي وضعت لهذه المدن، فإنها ستكون نقاط انطلاق لصناعة تصديرية من المملكة. وعلى وجه التحديد، وفي إطار الهدف الخاص للدور التنموي الإقليمي للمدن، نصت الاستراتيجية على تسريع النمو الاقتصادي في المناطق الأقل نمواً في المملكة، كما نصت كذلك على المبادئ الأساسية التي ستحكم إنشاء المدن الاقتصادية، ومن هذه المبادئ إنشاء كل مدينة حول تجمعات – صناعات – ذات مستوى تنافسي على مستوى العالم، وهي صناعات – في الأغلب – مرتبطة بمجال الطاقة وتنمية المعادن فضلاً عن الخدمات اللوجستية؛ أي أن الصناعة التحويلية ستكون واحداً من القطاعات الاقتصادية للمدن المخطط لها. وعموماً فإنه يتم حالياً تطوير أربع من تلك المدن في مناطق رابغ، المدينة المنورة، حائل، جازان. هذا، فضلاً عن السعي نحو تأسيس مدينتين أخريين في المنطقتين الشمالية والشرقية (www.sagia.com).

من جانب ثالث وأخير هنالك طرف ثالث في عملية إسناد دور تنموي إقليمي للصناعة التحويلية، وإن كان بشكل غير معلن ومحدد. فشركة معادن بدأت في إنشاء مدينة تعدينية في منطقة رأس الزور، في محافظة الجبيل، تشمل

مصانع للأسمدة ومصافي للألومينياء ومصاهر للألمونيوم. ومن أهداف إنشاء هذه المدينة "تنمية المناطق النائية"، وقد خطط لأن يتم تصدير إنتاج المدينة حتى تتطور بها صناعات محلية تعتمد على منتجات المدينة كمواد خام – شبه مصنعة – (الاقتصادية، ١٤٢٦هـ)[٦]. وبناءً على هذه المواصفات فإن مدينة رأس الزور ستمارس دور قطب نمو جديد يمكن له المساهمة في نمو عموم منطقة رأس الزور، ومن ثم التجمعات السكانية المجاورة، وخاصة شمال شرق مدينة الجبيل الصناعية. ومن جانب آخر هنالك مشروع آخر تم الإعلان عنه في عام ٢٠٠٥م لإقامة مركز للصناعات النفطية والبتروكيميائية في مدينة رابغ؛ بحيث يتم إنشاء سبع مصافي تكرير نفط صغيرة أو ثمانٍ إلى جانب مصفاة تكرير النفط الحالية بهذه المدينة، هذا، بالإضافة إلى ٩ مشاريع للصناعات البتروكيميائية الأساسية، ويتضمن مخطط المشروع إسهام القطاع الخاص في أنشطة المركز عبر الخدمات المساندة (مشخص وحبيب، ٢٠٠٥م، ص ١٢–١٤). وبطبيعة الحال فقد يسعى القطاع الخاص للاستثمار هنالك في مجال الصناعات البتروكيميائية غير الأساسية بحكم توافر المادة الخام (شبه المصنعة التي تنتجها مصانع المركز ذات الصلة)، وذلك عبر المنطقة الصناعية المزمع إنشاؤها في المخطط الإقليمي لمدينة رابغ (المصدر السابق، ص٦٠) وما لذلك من مؤشرات لعمليات التنمية الإقليمية في المنطقة الغربية من المملكة.

هنا ينبغي التوقف عند نقطة أساسية، هي تعدد الجهات التي تسعى – بشكل مباشر أو غير مباشر – لاستخدام الصناعة كمستثير للتنمية الإقليمية في المملكة، وهو أمر قد يكون له آثار سلبية نتيجة ما قد يحصل من تعارض في سياقات تلك المشاريع ومآلاتها. ومن ذلك احتمالية حدوث تعارض بين وظيفتي مركز رابغ ومدينة ينبع الصناعية لتكرار المنتجات نفسها والتنافس المحتمل على استثمارات القطاع الخاص في مجال الصناعات البتروكيميائية غير الأساسية.

---

(٦) **انظر**: الهامش رقم ٦ بملحق الهوامش.

المواقع الصناعية المخططة القائمة بالمملكة العربية السعودية:

هنالك، كما سبق الإشارة، نوعان من المواقع الصناعية المخططة حكومياً في المملكة، وفيما يلي إيضاح لهما:

١ – المناطق الصناعية Industrial Estates:

تمت إقامة هذه المناطق إما في دواخل بعض المدن وإما على أطرافها. وقد أنشأت وزارة التجارة والصناعة ستاً من هذه المناطق، أربع منها في مدن الرياض، جدة، الدمام، مكة المكرمة، واثنتان في منطقتي القصيم والأحساء. فضلاً عن ذلك، فإن هنالك تسع مدن قيد الإنشاء في مناطق: المدينة المنورة، عسير، حائل، الجوف، سدير، تبوك، عرعر، جازان، ونجران (الصليع، ١٤٢٤هـ، ص ص ٣٧٢– ٣٧٤). وقد وصلت المساحة الإجمالية للمناطق القائمة، مع بداية الخطة السابعة للتنمية، إلى ٧٦,٥ مليون متر مربع. وهنا يلاحظ أن كلتا المنطقتين الكائنتين في مدينتي الرياض والدمام تتكون من مرحلتين، وذلك دون بقية المناطق التي تتكون كل منها من مرحلة واحدة. فضلاً عن أنه جار توسعة منطقة مدينة الرياض بمرحلة ثالثة، وكل من مدينتي جدة ومكة المكرمة بمرحلتين أخريين (الحرة، ١٤٢٣هـ، ص ٤٤). ويتم تخصيص كل المناطق الصناعية لاستثمارات القطاع الخاص؛ حيث تحتوي تلك المناطق على مساحات أرضية مزودة بالمرافق المختلفة، من كهرباء ومياه واتصالات ...، ليمكن إنشاء منشآت صناعية خاصة بها. هذا، وتشمل مرافق المدينة أيضاً مساحات أرضية متاحة لبناء مساكن للعمال عليها من الشركات الصناعية الخاصة التي تستأجر أراضي بالمنطقة. وقد ظلت المناطق تدار من قبل وزارة التجارة والصناعة عبر إدارة مخصصة لذلك، إلى أن تم حديثاً، إنشاء الهيئة السعودية للمدن الصناعية والمناطق التقنية. وتتمثل مهمة هذه الهيئة في التخطيط للمناطق الصناعية وتطويرها وإدارتها وصيانتها

والإشراف عليها. أما الإنشاء فيتم إسناده إلى القطاع الخاص[٧] (الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، د. ت، ص ص ١-٧).

وجدير بالذكر أن الهيئة المذكورة أعلاه تسعى، وفقاً للمادة (٥) من لائحتها، لإنشاء المدن (المناطق) الصناعية في المناطق البعيدة عن المدن الكبرى، والمراد تنميتها، وذلك في حالة عدم تقدم مطورين ومشغلين بعروض لإنشاء تلك المناطق؛ وذلك بما يحقق سياسة توزيع أنشطة التنمية الصناعية بشكل شامل ومتوازن في مختلف مناطق المملكة (المصدر السابق، ص ٧).

٢ - الأقطاب الصناعية Industrial Poles:

في مقابل ما سبق نجد هنالك موقعين صناعيين مخططين حكومياً عبارة عن مدينتين صناعيتين متكاملتين، تمت إقامتهما بجواري قرية الجبيل ومدينة ينبع البحر. وهاتان المدينتان عبارة عن قطبين صناعيين يشتمل كل منهما على منطقتين صناعيتين رئيسيتين، أولاهما فيها منشآت صناعية بتروكيميائية تستخدم مشتقات نفطية وغازاً طبيعياً لإنتاج مواد شبه مصنعة لاستخدام شركات القطاع الصناعي الخاص. وتلك الشركات متاح لها إقامة منشآتها في المنطقة الصناعية الثانية بكل من المدينتين، حيث تحتوي المنطقة المذكورة على مساحات أرضية مزودة بمرافق وخدمات لاستعمال الشركات الخاصة الراغبة في الاستثمار هنالك. هذا، وقد أقيمت مدينة الجبيل كقطب نمو صناعي كبير ومدينة ينبع كقطب أصغر، مع مد خط أنابيب لنقل النفط والغاز الطبيعي من المنطقة الشرقية من المملكة لمدينة ينبع الصناعية لسد احتياجاتها منهما. وأخيراً، فإن هنالك منطقة صناعية ثالثة بكلتا المدينتين للصناعات المساندة متاحة لإقامة صناعات خفيفة من قبل القطاع الخاص (انظر إلى كل من: Auty, 1987؛ مشخص، ١٩٩٧م- ب).

---

(٧) **انظر**: الهامش رقم ٧ بملحق الهوامش.

واقع النمط المكاني للصناعة التحويلية ومؤشراته للتنمية الإقليمية السعودية:

منذ البدايات الأولى للصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية اتسم نمطها المكاني بكونه نمطاً مركباً يمزج بين التركز والتبعثر مع بروز واضح لسمة التركز (مشخص، ١٩٩٧م-أ، ص ٣٠٣). ففي عام ١٩٧٠م كانت الاستثمارات الصناعية منحصرة في المناطق الوسطى والغربية والشرقية من البلاد. كما احتوت مدن جدة والرياض والدمام، آنذاك، على ٥٣٪ من تلك الاستثمارات (Industrial Studies & Development center, 1973, P 286-287). وقد استمر هذا النمط على وضعه في تسعينيات القرن الميلادي المنصرم؛ فبيانات عام ١٩٩٤م تظهر استحواذ المناطق الثلاث السابق ذكرها على نحو ٩٣٪ و ٩٨٪ و ٩٩٪ من منشآت الصناعة التحويلية في المملكة وعمالتها وإجمالي تمويلها. كما كانت مدن الرياض وجدة والدمام والجبيل الصناعية وينبع الصناعية تستحوذ على نحو ٧١٪ و ٨٤٪ و ٨٧٪ من المنشآت والعمالة والتمويل. هذا مع العلم أن بقية مدن المملكة آنذاك، ذات النصيب الأدنى من عناصر الصناعة المذكورة، كان عددها يبلغ ١٨٥ مدينة (مشخص، ١٤٢٠هـ، ص ٢٩٠). وبالنظر إلى الوضع الحالي نجد أنه لا تغير يذكر في النمط المكاني للصناعة السعودية. فيظهر الجدول رقم (١) أن المناطق الوسطى والغربية والشرقية قد وصلت أنصبتها من عناصر الصناعة، المذكورة أعلاه، في عام ٢٠٠٥م إلى نحو ٩٣٪ و ٩٧٪ و ٩٨٪ على التوالي مما بالمملكة من منشآت وعمالة واستثمارات صناعية.

الجدول رقم (١)
التوزيع الجغرافي لعناصر النشاط الصناعي الرئيسة في المناطق التخطيطية[٨] بالمملكة العربية السعودية في عام ٢٠٠٥م (١٤٢٥هـ)

المنطقة التخطيطية	عدد المنشآت	٪	عدد العمال	٪	إجمالي رأس المال	٪
الوسطى	١٤٣٧	٣٩,٨	١٢٩٧٢٩	٣٨,١	٣٩٤٩٦,٧٤١,٦٣١	١٥,٩
الغربية	١٠٩٩	٣٠,٥	١٠٩٩٧٨	٣٢,٤	٨٦٧٥٢,٧٤٤,٢٩٩	٣٤,٩
الشرقية	٨٢٩	٢٣,٠	٨٩٢٦٣	٢٦,٣	١١٦٧٢٧,٧٩١,٠٥٠	٤٧,٠
الجنوبية الغربية	١٥٤	٤,٣	٦٨٩٠	٢,٠	٣٥١٥,٣٥١,٠٠٠	١,٤
الشمالية	٨٧	٢,٤	٤٠٢٦	١,٢	١٧٨٩,٧٥٦,٠٠٠	٠,٧
الإجمالي	٣٦٠٦	١٠٠	٣٣٩٨٨٦	١٠٠	٢٤٨٢٨٢,٣٨٣,٩٨٠	١٠٠

– تم إعداد الجدول اعتماداً على بيانات الدراسة.

وإذا ما نظرنا إلى التوزيع الجغرافي لعناصر الصناعة في المملكة بحسب المناطق التخطيطية (الإدارية) الحالية فسنجد أن مناطق: الشرقية، مكة المكرمة، الرياض تستحوذ، جملة، على نحو ٨٥٪، ٩٠٪، ٧٨٪ من العناصر الثلاثة ذاتها على التوالي، وذلك وفقاً لبيانات عام ٢٠٠٥م. هذا مع انضمام منطقة المدينة المنورة للمناطق الثلاث فقط فيما يخص عنصر التمويل، حيث بلغ نصيبها ١٨,٤٪، ويعود ذلك الأمر إلى احتواء هذه المنطقة لمدينة ينبع الصناعية، وهي المدينة ذات الصناعات المتسمة بتوجهها الأكثر نحو رأس المال **Capital Oriented Industries**. ومن ثم يقتصر نصيب منطقة المدينة المنورة من المنشآت الصناعية وعمالتها على مستوى المملكة على نحو ٤٪ وَ ٥٪ فقط (انظر إلى الجدول رقم –٢). إن هذه النسب إنما تظهر نمطاً مكانياً عالي التركيز للصناعة التحويلية في عدد محدود جداً من المواقع بالمملكة. ويدعم هذه النسب نتائج تطبيق معاملات الحجم الصناعي بالمناطق الإدارية المختلفة في المملكة؛

(٨) القديمة بحسب الخطط ١– ٤ للتنمية.

حيث تصل تلك الأحجام للمناطق الشرقية، الرياض، مكة المكرمة إلى ٥٢٠٣,٩، ١٣٨٩,٣، ١١٠٨,٤ ثم تتلو منطقة المدينة المنورة بحجم صناعي يصل إلى ٣٢١,٨. وفي المقابل تتواضع الأحجام الصناعية لبقية المناطق التسع، لتراوح بين ١٣٨ و٢،٥؛ حيث تصل الأحجام المذكورة لمناطق : القصيم، حائل، الحدود الشمالية، الجوف، تبوك، الباحة، عسير، جازان ونجران إلى ١٣٨، ٢٠,٣، ٥,٢، ١٤,٧، ٣١,٤، ٩,٦، ٦٩,٦، ٣٣,٨ و١٤ على التوالي(٩).

الجدول رقم (٢)

التوزيع الجغرافي لعناصر النشاط الصناعي الرئيسة في المناطق الإدارية – التخطيطية بالمملكة العربية السعودية. ١٤٢٥هـ (٢٠٠٥م)

المنطقة	العناصر					
	المنشآت		العمالة		إجمالي التمويل (ريال)	
	العدد	٪	العدد	٪	المقدار	٪
الشرقية	٨٢٩	٢٣	٨٩٢٦٣	٢٦,٣	١١٦٧٢٧,٧٩١,٠٥٠	٤٧
مكة المكرمة	٩٥٨	٢٦,٦	٩٣٧٨١	٢٧,٦	٤١١٠٦,٩١١,٦١٠	١٦,٦
الرياض	١٢٨٢	٣٥,٥	١٢٠٦٩١	٣٥,٥	٣٥٨١٢,٥٥٩,٦٣١	١٤,٤
المدينة المنورة	١٤١	٣,٩	١٦١٩٧	٤,٨	٤٥٦٤٥,٨٣٢,٦٨٩	١٨,٤
القصيم	١٥٥	٤,٣	٩٠٣٨	٢,٧	٣٦٨٤,١٨٢,٠٠٠	١,٥
حائل	٢٨	٠,٨	١٠١٦	٠,٣	٢٠٥,٣٦٦,٠٠٠	٠,١
تبوك	٣١	٠,٩	٢٠٨٥	٠,٦	١٣٦١,٦٣٠,٠٠٠	٠,٥
الجوف	٢٠	٠,٦	٧٣٧	٠,٢	١٩٠,٢٠٠,٠٠٠	٠,١
الحدود الشمالية	٨	٠,٢	١٨٨	٠,١	٣٢,٥٦٠,٠٠٠	٠,٠١١
عسير	٨٣	٢,٣	٤١٠٢	١,٢	١٧١١,١٨٢,٠٠٠	٠,٧
نجران	٢٠	٠,٦	٥٩٢	٠,١	١٧٤,٠٩٣,٠٠٠	٠,١
جازان	٣٧	١	١٧٩٦	٠,٥	١٥٤٦,٦٦٦,٠٠٠	٠,٦
الباحة	١٤	٠,٣	٤٠٠	٠,١	٨٣,٤١٠,٠٠٠	٠,٠١
إجمالي المملكة	**٣٦٠٦**	**١٠٠**	**٣٣٩,٨٨٦**	**١٠٠**	**٢٤٨٢٨٢,٣٨٣,٩٨٠**	**١٠٠**

– تم إعداد الجدول اعتماداً على بيانات الدراسة.

(٩) **انظر**: الجدول رقم (١) في ملحق الجداول.

وفيما يخص التوزيع الجغرافي لعناصر الصناعة المدروسة على مستوى المدن تظل المدن الخمس السابق ذكرها محتفظة بالنصيب الأكبر من العناصر. فـ ٧٢,٣٪، ٨٣,٦٪، ٨٨,٢٪ من منشآت الصناعة وعمالتها وإجمالي تمويلها بالمملكة توجد في تلك المدن (انظر إلى الجدول رقم ٣).

والواقع أن النمط المكاني للصناعة السعودية ليس مختلفاً عن نظرائه في الدول النامية عموماً. فالميل المستمر للتركز المكاني للنشاط الصناعي إنما يعد واحداً من ملامح التصنيع هنالك؛ ففي البرازيل – على سبيل المثال – نجد أن أكثر من ثلث العاملين في القطاع الصناعي يوجدون في منطقة ساوباولو الكبرى، فضلاً عن أكثر من نصف تلك العمالة في ريوديجانيرو. وعموماً، فمثل ذلك التركز إنما يعود لتأثير قوى السوق واتجاهات الاستثمارات؛ حيث إن العوائد الإنتاجية لها أعلى في تلك المواقع. هذا، وفي حالة اتباع آلية التخطيط فإننا نجد أنه من السهولة ضخ استثمارات كبيرة في عدد محدود من المراكز المخططة، فذلك، تخصيصاً، قد يساهم في إحداث معدل نمو أكبر سرعة للإنتاج الوطني (Dickenson, 1983, P 99). وبالرجوع للحالة السعودية ينبغي أن نلاحظ أن الاتجاه التركيزي للصناعة في المدن الكبرى إنما هو اتجاه آتٍ من القطاع الخاص في مقابل سعي جهات التخطيط لاختيار مواقع أخرى تنمي بها الصناعة. على أنه مع ما للقطاع الخاص في المملكة من دور أساسي ورئيس في العملية الاقتصادية بها، فإن السياسات التفضيلية لهذا القطاع أفرزت ما نراه من نمط تركزي حالي للصناعة. فضلاً عن أن المواقع المختارة من قبل الجهات التخطيطية لا تبعد كثيراً عن المدن الكبرى ذات الثقل على الخريطة

(١٠) **انظر**: الجدولين رقمي (٢) و(٣) في ملحق جداول البحث.

الصناعية السعودية، فالجبيل بالقرب من الدمام وينبع قريبة من جدة. وهذا يتضح من النظر إلى التوزيعات الجغرافية لرأس المال بحسب إطاراته المختلفة. فـ٩٥٪ من رأس المال الصناعي "الخاص" يتركز في أربع مناطق إدارية من ضمن المناطق الإدارية الثلاث عشرة بالمملكة(١٠). وهنا نجد ٨٨,١٪ من تلك الاستثمارات مركزاً في خمس مدن فقط من ضمن الـ ١٢٧ مدينة الموجودة في المناطق الثلاث(١١). ومن ناحية أخرى يتركز كل الاستثمار الصناعي "العام" في المناطق الثلاث ذاتها بجانب منطقة المدينة المنورة. فضلاً عن ذلك فـ ٩٩,٨٪ من رأس المال الصناعي "غير السعودي" إنما يستثمر في المناطق ذاتها(١٢).

وعموماً فوفقاً لدكينسون (Dickenson, P 100) فإن حالة التركز قد تساهم في إحداث نمو أكبر سرعة للإنتاج الوطني، على أنها يمكن أن تؤدي إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة على المدى الطويل، فتظهر المناطق الكاسدة **depressed areas** في إطار إشكاليات النمو الإقليمي غير المتوازن، وهي إشكاليات ليس من السهولة حلها. والواقع أن الوعي بالمشكلة وأسبابها موجود – كما سبق ذكره – لدى المخططين بالمملكة. ويتضح ذلك:

(١١) **انظر**: الهامش رقم ٨ بملحق الهوامش.

(١٢) **انظر**: ا لجدول رقم (٤) في ملحق جداول البحث.

الجدول رقم (٣)
التوزيعات الجغرافية لمنشآت الصناعة التحويلية وعمالتها وإجمالي تمويلها في أهم مواقع (مدن) الصناعة في المملكة العربية السعودية ١٤٢٥هـ (٢٠٠٥م)

الموقع (المدينة)	عناصر النشاط الصناعي					
	المنشآت		العمالة		إجمالي التمويل (ريال)	
	العدد	٪	العدد	٪	المقدار	٪
الرياض	١١٤٦	٤٤	١١٢١٥٢	٣٩,٥	٣١٨٦١,٢٠٠,٣٣٣	١٢,٨
جدة	٨١٠	٣١,١	٨٥٦٤٧	٣٠,١	٢٩٣٢٢,٥٧٨,٦١٠	١١,٨
الدمام	٥٢١	٢٠	٥٣٥١٣	١٨,٨	٢١٧٥٤,٧٦٨,٥٥٠	٨,٨
الجبيل الصناعية	٨٩	٣,٤	٢٢١٠٣	٧,٨	٩١٥١٩,٧٨٤,٠٠٠	٣٦,٩
ينبع الصناعية	٤٠	١,٥	١٠٧١٦	٣,٨	٤٤٣٨٢,٢٢٣,٠٠٠	١٧,٩
مجموع المدن الخمس	٢٦٠٦	١٠٠ ٧٢,٣	٢٨٤١٣١	١٠٠ ٨٣,٦	٢١٨٨٤٠,٥٥٤,٤٩٣	١٠٠ ٨٨,٢
بقية مواقع المملكة	١٠٠٠	٢٧,٧	٥٥٧٥٥	١٦,٤	٢٩٤٤١,٨٢٩,٤٨٧	١١,٨
مجموع المملكة	٣٦٠٦	١٠٠	٣٣٩٨٨٦	١٠٠	٢٤٨٢٨٢,٣٨٣,٩٨٠	١٠٠

– تم إعداد الجدول اعتماداً على بيانات الدراسة.

أكثر من حقيقة ملاحظة وزارة التخطيط لقدر من التعارض بين بعض سياسات التنمية الوطنية، المتصلة بقطاع الصناعة تحديداً، والتنمية الإقليمية. فقد أكدت استراتيجية التنمية السعودية تركيز الأنشطة الصناعية في مناطق بعينها، ليمكن الوصول لنمو صناعي فعال. على أن هذا التركز – كما قدرت الخطة الثالثة – يمكن أن يؤدي إلى خلق حالة عدم توازن إقليمي في النمو (وزارة التخطيط، ١٩٨٠م، ص ٤٤١).

تقويم الجهود التخطيطية لاستخدام الصناعة التحويلية كأداة للتنمية الإقليمية في المملكة العربية السعودية:

بداية فإن مثل هذه السياسة لهي سياسة صائبة من الناحيتين النظرية والتطبيقية. وقد سبق لنا إيراد مداخلات كل من أرمسترونج وتايلور (Armstrong & Taylor,2000) في هذا الصدد. فضلاً عن ذلك، فإنه يمكن للصناعة ممارسة دور تنموي على مستوى المناطق الريفية وليس الحضرية فقط، وذلك ما لم تترك الأمور لقوى السوق لتقرر مجراها. فوفقاً لكمبت (Kembt, 1983, p2000-2001) فإن الأوضاع الاجتماعية في هذه الحالة تصبح نتيجة ثانوية لعملية التصنيع، ومن ثم فلا يحدث تغير حقيقي في مستويات النمو اجتماعياً. وعليه، فهنالك ضرورة واضحة لوجود سياسة تنموية تمزج مابين التخطيط المركزي من قبل الدولة واضطلاع القطاع الخاص بدور رئيس في التطوير الصناعي اللامركزي عبر مبادراته الاستثمارية في المواقع التي يختارها، وتكون متناغمة مع المتطلبات الموقعية للتخطيط المركزي.

وبالنظر لواحدة من أهم تجارب التنمية المعاصرة في الدول النامية، نجد أن سياسة التصنيع كانت أساساً لتحقيق الأهداف القومية للنمو اتصالاً باقتصاديات دول الآسيان، ومن ضمن تلك الأهداف إنجاز تنمية إقليمية ناجحة (Dicken, 1992, pl94). فضلاً عن ذلك، نجد دولة كوريا الجنوبية قد حققت، عبر اتباع نموذج أقطاب النمو الصناعية، قدراً من النمو الإقليمي في المناطق الهامشية (انظر إلى: Auty, 1990, P 29-30). وبالحديث عن دور التركزات الصناعية (كمدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين) في التنمية الإقليمية، بل العامة أيضاً، وتحديداً نجد أن هذه التركزات لا تزال محل اهتمام كبير من قبل وكالات التطوير الحكومية كأداة لدعم التطور الاقتصادي للمجتمعات المحلية والإقليمية. وإذا كانت التركزات الصناعية قديماً تتركز في الصناعات التحويلية فقط، فقد أصبحت تلك الحديثة تجمع بين الخدمات و/أو التقنية وعمليات الإنتاج الصناعية ذات المستويات العالية للقيمة المضافة، كما أصبحت

التركزات الحديثة عنصر جاذبية، وأداة تنمية لتمتعها بعدد من الخصائص التي تحقق للإقليم المعني القدرة على التنافس في السوق العالمية **Global Market**. وباختصار تتمثل تلك الخصائص في أسواق نهائية مشتركة، مع غيرها من التركزات، وروابط، قوية، للبائع – مزود عناصر الإنتاج **Input Supplier** وتقنية – معرفة مشتركة **Shared Technological & know-how**. هذا مع ملاحظة أن الأقاليم التي طورت تركزات صناعية عالية التخصص إنما صارت تظهر أداء متماسكاً وثابتاً ومستمراً في مجال التطوير الاقتصادي ونوعية الحياة (Stimson, etal, 2002, P: 197, 233).

فضلاً عما سبق، فقد أظهر أحدث إطار نظري في مجال تفسير التخصصات الاقتصادية الإقليمية، وهو إطار الجغرافيا الاقتصادية الحديثة، أن التفاعل الديناميكي بين الأسواق الجغرافية المحتملة والشركات الكبيرة، كشركة سابك في سياق مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين، إنما يخلق – في حد ذاته – فوائد تنافسية للأقاليم المعنية، حيث تشكل تركزات صناعية عالية القدرة التنافسية وسريعة النمو مشكلة بدورها أقاليم اقتصادية. وذلك يتسم، من ثم، في إحداث تنمية إقليمية متوازنة في نهاية الأمر. (انظر إلى: Karlsson etal, 2002, P 1). وبالرجوع إلى المظهر الصناعي السعودي العام **S. Industrial landscape** نجد – فضلاً عما سبق إيراده من مبررات لإقامة أقطاب النمو الصناعية – أن هناك داعياً إضافياً لذلك، ألا وهو أن حلاً واحداً من أبرز عقبات التصنيع في المملكة لا يتأتى إلا عن طريق الأقطاب المذكورة. فهنالك صغر في حجم السوق المحلية يستتبعه صغر في حجم معظم الصناعات، ومن ثم صعوبة في التصدير للخارج. فضلاً عن أن الصناعة السعودية بهذا الحجم تفتقد مزايا التكلفة المرتبطة بالإنتاج الضخم **Mass production** التي تتمتع بها الصناعات العاملة على مستويات إقليمية وعالمية. من جانب ثان تتباعد الأسواق المحلية في المملكة بحكم كبر مساحتها وطبيعة خريطتها السكانية المتسمة بالتركز السكاني العام، في عدد محدود من المدن. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع تكلفة النقل؛ مما حتم إقامة مصانع متعددة، بحسب تعدد مراكز التركز السكاني، تنتج السلعة ذاتها لإشباع

احتياجات المناطق التابعة لها تلك المراكز (انظر إلى: التويجري، ١٤١٥هـ، ص ٨٢؛ مشخص، ١٤٢٥هـ، ص ٨٦).

والسؤال الذي يطرح نفسه بعد ما تمت المناقشة السابقة هو: ماذا عن نتائج تطبيق السياسة الصناعية – الإقليمية في المملكة؟ للإجابة عن هذا السؤال سوف يتم تقويم تلك السياسة عبر محورين، كما سيرد في القسم القادم من هذه الدراسة، وينصب أولاً على تقويم الآليات التي تم استخدامها لتفعيل دور الصناعة التحويلية في التنمية الإقليمية بالمملكة. أما المحور الثاني فسوف يتجه نحو التقويم الشامل لعمومية التجربة.

١ – الآليات:

أ – المناطق الصناعية:

بالرجوع إلى القسم الرابع من الدراسة، الذي ورد سابقاً، نجد أنه قُصد بإنشاء المناطق الصناعية داخل بعض المدن السعودية تفعيل التنمية الإقليمية بإحداث توازن بين المناطق الإدارية (التخطيطية) عبر زيادة حجم الأنشطة الصناعية بكل منها. وبالمقابل فإننا لو نظرنا إلى التوزع الجغرافي للمناطق الصناعية لوجدنا أنه مع بداية السبعينيات الميلادية من القرن المنصرم، وبداية تنفيذ أول خطة تنمية بالبلاد، توجه الاهتمام نحو إنشاء ثلاث مناطق بمدن الرياض وجدة والدمام. وهذه المدن كانت مستحوذة آنذاك على ٥٣٪ من الاستثمارات الصناعية السعودية، كما سبق ذكره في القسم السابق من الدراسة. ومع حلول بدايات العقد التالي كان قد تم توسعة منطقتين صناعيتين من المناطق الثلاث (بمدينتي الرياض وجدة) (انظر إلى الصليع، ١٤٢٤هـ، ص٣٧٢). وأيضاً داومت المدن الثلاث، وفي السنوات الأولى من العقد ذاته، على الاستحواذ على الجزء الأكبر من النشاط الصناعي السعودي، حيث وصل نصيب تلك المدن من كل من المنشآت والعمالة الصناعية إلى ٦٨٪ و ٧٣٪ على التوالي. هذا مع ملاحظة أنه على الرغم من إنشاء مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين وحصولهما على حجم كبير من الاستثمارات، بحكم توجههما نحو

الصناعات ذات الاستخدام المكثف لرأس المال، مقارنة بمدن الرياض وجدة والدمام، فقد ظلت هذه المدن الأخيرة ذات النصيب الأكبر من جملة منشآت الصناعة التحويلية وعمالتها بالمملكة.

وبالانتقال زمنياً إلى الحقبة الحالية نجد المدن الثلاث لا تزال تحافظ على أنصبتها من المنشآت والعمالة كما وضح الجدول رقم (٣) السابق إيراده. فقد وصلت جملة نسبتي ما في الرياض وجدة والدمام من منشآت وعمالة إلى ٩٥,١٪ و ٨٨,٤٪ مما كان في المملكة في عام ٢٠٠٥م في هذا الصدد. هذا، مع ملاحظة أنه لو استثنينا ما بمدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين من الاستثمارات لوجدنا أن المدن الثلاث ذاتها تتصدر المملكة في هذا الصدد، أخذاً في الاعتبار ما سبق قوله عن طبيعة صناعات الجبيل وينبع القليلة الحجم من حيث المنشآت والعمالة والأعلى من حيث الاستثمارات. فالمدن الثلاث سيصل مجموع ما فيها، من مجموع الاستثمارات في هذه الحالة إلى ٧٤٪. وفي الوقت نفسه تزداد مكانة مدن الرياض وجدة والدمام، على الرغم من ظهور مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين على الساحة الصناعية السعودية؛ فقد شهدت الفترة ما بين عامي ١٣٩٨-١٤٠٧هـ إنشاء مناطق صناعية في مدينتي بريدة ومكة المكرمة فضلاً عن منطقة الأحساء. خلاصة القول إنه مع التوسع في إنشاء المناطق الصناعية جغرافياً ظل التركز الصناعي على حاله، بل ازداد أيضاً، منذ بدايات ظهور الصناعة بالمملكة. ومن ثم فلم يحدث تغيير جديد في مواقع الصناعة، وما لذلك من مؤشر سلبي لإمكانية قيام المناطق الصناعية بنشر الصناعة، ومن ثم النمو، مكانياً وإقليمياً كما كان مؤملاً.

ويمكن عزو هذا التباين لسياسة إنشاء المناطق الصناعية مابين مقاصدها ونتائجها إلى حقيقة تركز جملة استثمارات القطاع الخاص في المدن الثلاث؛ فهذه المدن كانت في مقدمة المراكز الحضرية، في كل من المظهر الجغرافي الاقتصادي العام والمساحة الحضرية بالمملكة منذ ظهور المملكة ككيان سياسي موحد، ومن ثم، فقد شهدت تبلور القطاع الخاص بمؤسساته هنالك.

ومع زيادة نمو تلك المدن وصيرورتها مقاصد هجرة – بشقيها الداخلي والخارجي – رئيسة بالبلاد، فقد تضاعف النمو وشهدت مؤسسات القطاع الخاص بدورها مزيداً من النمو فيها. وعليه، فقد تم التوسع في المناطق الصناعية في تلك المدن بإنشاء مرحلتين ثانية وثالثة، في حالة الرياض، وذلك مع استمرار نمو القطاع الصناعي هنالك. ومن ثم فإنشاء مناطق صناعية بمدن أخرى لم يؤد لنمو النشاط الصناعي فيها بشكل ملحوظ مع المحدودية البالغة لانجذاب استثمارات القطاع الخاص نحوها. وقد ترتب على ذلك أنه على الرغم من التخطيط الحكومي لإنشاء ست مناطق صناعية جديدة (في المدينة المنورة، أبها، سكاكا، تبوك، حائل، نجران)، وفقاً للخطة السابعة للتنمية، وكذلك دراسة إنشاء مناطق بست مدن أخرى(١٣)، فإنه ليس من المتوقع حدوث قدر مناسب من النمو الصناعي خارج مدن جدة والرياض والدمام، وذلك في مدن المملكة الأخرى، عدا الجبيل وينبع بالطبع، يساعد في تنشيط فعال للتنمية الإقليمية بمناطق تلك المدن. فليس هنالك تغير في اتجاهات الاستثمارات الصناعية الخاصة عدا وجود قدر من التوجه الحديث لجزء من تلك الاستثمارات نحو المدن الصناعية المخططة الجديدة (الجبيل وينبع) وخاصة الجبيل. هذا مع ملاحظة أمرين: أولهما قرب الجبيل من مدينة الدمام مما يركز النمو الصناعي، وما يستتبعه من نمو في قطاعات أخرى، في منطقة جغرافية أكثر محدودية بالنسبة لجملة مساحة المنطقة الشرقية. أما الأمر الثاني فإن مدينة ينبع الصناعية لا تزال تعاني محدودية بالغة في ما توجه إليها من الاستثمارات الخاصة، كما سيتم مناقشته في الجزء الثاني من هذا القسم في الدراسة. والنتيجة الرئيسة التي يمكن استخلاصها مما سبق أن القضية لم تعد قضية مرافق وخدمات للمنشآت الصناعية فقط بل هي قضية بنية صناعية نامية، بكل أبعادها، جاذبة للاستثمار، سواء داخل المنطقة الصناعية بأي مدينة أو

(١٣) **انظر**: الهامش رقم ٩ بملحق الهوامش.

خارجها. وهذه البنية تبلورت في مدن الرياض وجدة والدمام بحكم مكانتها المتنامية على المظهر الجغرافي الاقتصادي **Economic landscape** العام للمملكة ومساحتها الاقتصادية **Economic space**. مع ملاحظة أن مدينة الجبيل الصناعية أصبحت جاذبة لنوعية معينة من الاستثمارات الخاصة ولاسيما المتصلة بالصناعات البتروكيميائية.

فضلاً عما سبق، فإن هنالك نقصاً آخر في مجال آلية المناطق الصناعية كآلية تنمية إقليمية، ألا وهو انعدام استخدام هذه الآلية ضمن سياق تخطيطي أشمل لدور الصناعة التحويلية في التنمية الإقليمية، يراعي جميع جوانب المشهد التطوري للبلاد اقتصادياً ومؤسسياً، فضلاً عن البعد المكاني لها متمثلاً في المظهر الاقتصادي العام لها ومساحتها الحضرية. وهذا ما سيتم مناقشته في آخر الدراسة.

ب – الأقطاب الصناعية:

لقد أتى أول تقويم لتجربة مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين من قبل الباحث أوتي (Auty, 1987, p 20-23) في دراسة له عن سياسات أقطاب النمو الصناعية ودورها في التنمية الإقليمية في عدد من الدول المصدرة للنفط، ومنها المملكة العربية السعودية. وخلص هذا الباحث، آنذاك، إلى صغر مستوى كل من الروابط الخلفية والأمامية لقطبي النمو السعوديين وانخفاض حجم فرص العمل التي أتاحها ظهور الجبيل بخاصة. وهنا نجد أوتي يعقد مقارنة بين الجبيل وقطب النمو الصناعي الفنزويلي (سيدار بإقليم جوانا)، حيث وجد أن هذا الأخير قد حقق أهدافه في مجال العمالة على الرغم من تشابه وضعه مع وضع الجبيل اتصالاً بالعقبات السوقية. كما خلص أوتي إلى أن المستثيرات الإقليمية لظهور كل من الجبيل وينبع كانت منخفضة المستوى؛ فلم يحصل أي انسياب مكاني **spatial spill over** للصناعة ملائم من كلتا المدينتين إلى المناطق المجاورة لهما. هذا، وقد قال مشخص

(١٩٩٧- ب، ص ١٥٢): إنه ينبغي وضع هذه النتائج في سياق مجال الدراسة والإطار المكاني لتجربة المدينتين الصناعيتين آنذاك. وقد فصل مشخص قوله ذلك بأن أوتي إنما تناول تجربة المملكة في مجال أقطاب النمو الصناعية ضمن دراسة شملت مجموعة دول أخرى، ومن ثم فلم تتعمق الدراسة بالشكل المطلوب في التجربة السعودية. كما أن دراسة أوتي – وفقاً لمشخص – قد اقتصرت على رصد التجربة السعودية في بداياتها المبكرة منذ بدء العمل بالمدينتين، في عام ١٩٨٣م، حتى عام ١٩٨٦م فقط. وعليه نجد مشخص قد اتجه لرصد التجربة بشكل أكثر توسعاً لتحديد مدى مصداقية نتائج دراسة أوتي، آخذاً في الاعتبار حقيقة أن المدى الزمني المتوقع لظهور آثار مكانية لسياسة أقطاب النمو إنما ينبغي أن يكون أكبر من أربع سنوات. وعليه، فقد عمد هذا الباحث إلى فحص تجربة المدينتين وتتبعها على مر فترة زمنية تصل إلى أربعة عشر عاماً (١٩٨٣-١٩٩٧م). وبالمحصلة النهائية فقد تم التوصل إلى أن المدينتين لا تزالان، في عام ١٩٩٧م، في المرحلة الأولى من مراحل تطبيق نظرية قطب النمو، وهي مرحلة تكون مركز النمو الرئيس (الأول) بصناعاته الرئيسة والثانوية. هذا، فضلاً عن أن فئة الصناعات الأخيرة لم تصل إلى الحجم المطلوب لها بفعل انخفاض إقبال القطاع الخاص على الاستثمار في منطقة الصناعات الثانوية بالمدينتين. هذا، وقد تبين من الدراسة المذكورة أنه عوضاً من أن تستثير الصناعات الرئيسة نمواً صناعياً في منطقة الصناعات الثانوية، قفز النمو المستثار لمدن جدة والرياض والدمام. حيث اتجه القطاع الخاص إلى جلب منتجات الصناعات الرئيسية بمدينتي الجبيل وينبع إلى المدن الأخيرة واستخدامها مواد خام لصناعاته التي أقامها هنالك. وعليه، فقد توصل مشخص إلى أن نتائج دراسة أوتي من تجربة الجبيل وينبع في فترتهما الأولى إنما صدقت، بشكل رئيس، على الفترة اللاحقة حتى أواخر تسعينيات القرن العشرين.

وعموماً، فوفقاً لما سبق فقد توصل مشخص إلى حصول قلة في الانتشار الجغرافي للصناعات البتروكيميائية غير الأساسية (المعتمدة على منتجات الصناعات البتروكيماوية الأساسية القائمة في الجبيل وينبع) في مدن كل من المنطقة الشرقية (الإطار الإقليمي للجبيل) ومنطقة المدينة المنورة (الإطار الإقليمي لينبع)، مما عنى عدم تبلور دور المدينتين في التنمية الإقليمية بالمنطقتين، فلا انتقال لمحفزات النمو ومثيراته (الصناعية فعموم الاقتصادية) من الأقطاب إلى ما حولها من مساحات جغرافية.

وليس من المستغرب، بناء على ما سبق، ألا تتحقق توقعات وزارة التخطيط، الواردة في الخطة الثالثة للتنمية (١٩٨٠-١٩٨٥م)، بشأن تأثيرات إنشاء مدينتي الجبيل وينبع. فقد توقعت الخطة، في عام ١٩٨٥م، أن يصل حجم سكان مدينة الجبيل الصناعية إلى ٣٧٠ ألف نسمة بعد عشرين سنة (وزارة التخطيط، ١٩٨٠م، ص ٢٠٧). وبالرجوع إلى الإحصاء السكاني الخامس لهذه المدينة نجد عدد سكانها قد وصل في عام ١٩٩٩م إلى نحو ١٧٠ ألف نسمة (٦٩٣٤٦) فقط (الهيئة الملكية لمدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين- الإدارة العامة للهيئة بالجبيل، ٢٠٠١م، ص ٤١). والشيء نفسه يصدق على مدينة ينبع الصناعية، حيث كان توقع الخطة هو ١٥٠ ألف نسمة في عام ١٩٨٥م، في حين وصل الحجم الفعلي للسكان إلى نحو ٧٢ ألف نسمة (٧٢٧٤٠) فقط في عام ١٩٩٩م (الهيئة الملكية لمدينتي الجبيل وينبع- الإدارة العامة لمشروع ينبع، ٢٠٠١م، ص ٢١).

إن السؤال الذي يطرح نفسه، بعد المناقشات السابقة وما تخللها من أرقام، هو ماذا عن الوضع الحالي؟ هل استمر الحال كما هو عليه في الفترة الماضية؟. الإجابة تظهر من حدوث زيادة في حجم المنشآت الصناعية بمدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين. لقد وصل عدد المنشآت التي تم إنجازها ما بين عامي ١٩٩٨-٢٠٠٤م في حالة الجبيل إلى ١٣ منشأة ذات عمالة قدرها ١١٤٩ عاملاً وبإجمالي تمويل وصل إلى ٥٨١٢,٦ مليون ريال. وفي المقابل وصلت الزيادة الخاصة بينبع إلى ١٢٥٨٠٨,١٥٤٢,١١ (مليون ريال) من العناصر ذاتها في

الفترة ذاتها. (انظر الجدول رقم ٤). هذا، مع ملاحظة أن مدينة الجبيل قد اجتذبت استثمارات أكبر في فترة ١٩٨٣–١٩٩٧م مقارنة بينبع، (٤٨ منشأة بإجمالي تمويل ٧٢٥٩٧,٩ مليون ريال مقابل ٢٣ منشأة بإجمالي تمويل ٢١٩٣٩,٧ في حالة ينبع)؛ مما عنى أن الجبيل قد استطاعت مراكمة قدر أكبر من النشاط الصناعي بها عبر السنين مقارنة بينبع.

وقبل تقرير حصول تحسن في عمل الجبيل كقطب نمو مقارنة بينبع ينبغي النظر إلى عدد من الحقائق التي تضع تقدم الجبيل في سياقه الصحيح. بالنظر إلى الهيكل الصناعي المؤسسي بالمدينتين يتضح لنا أن القطاع العام لا يزال أوفر حظاً من نظيره الخاص في مجال الاستثمار بالمدينتين، حيث يصل نصيب القطاع العام من مجموع الاستثمارات بالجبيل وينبع إلى ٩٥,٣٪ و ٨٨,٧٪ على التوالي، وبأنصبة عمالة تصل إلى نحو ٦١٪ و ٦٧٪ على التوالي أيضاً. مع ملاحظة أنه لكون المنشآت التابعة للقطاع المذكور مجمعات بتروكيميائية ضخمة فقد انخفض نصيبا المدينتين من المنشآت في القطاع ذاته إلى ١٧,١٪ و ٢٦,٣٪ على التوالي. أما القطاع الخاص فعلى الرغم من وجوده في مناطق البنية المكانية للمدينتين، ممثلة بالدرجة الأولى في منطقتي الصناعات الثانوية والخفيفة، ومع وجوده في حالة مدينة الجبيل أيضاً في منطقة الصناعات الأساسية[١٤] [١٥]، فإن الحجم النهائي للاستثمار الصناعي الخاص بالمدينتين لا يزال الأقل مقارنة بالقطاع العام (انظر الشكلان رقما ١، ٢). هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنه ينبغي لنا النظر إلى نصيبي مدينتي الجبيل وينبع من الاستثمارات الصناعية الخاصة إلى مجموع الإطارين الإقليميين للمدينتين على التوالي مقارنة بأنصبة المدن الأخرى في كلا الإطارين. وفقاً لبيانات عام

(١٤) **انظر**: الهامش رقم ١١ بملحق الهوامش.

(١٥) **انظر**: الجدول رقم ٥ بملحق الجداول.

٢٠٠٥م نجد أن هنالك ١٠٢٩٩,٩ مليون ريال تم استثمارها من قبل القطاع الصناعي الخاص في مدينة الجبيل، مما مثل ٣٠,٤٪ من جملة استثمارات القطاع في كل المنطقة الشرقية (٣٣٨٨١,٢٥٥,٠٥ ريال) آنذاك. وفي المقابل نجد ينبع وقد استقطبت، آنذاك، ١٩٧٣,٤٥ مليون ريال مثلت ٢٤,٤٪ من استثمارات القطاع نفسه بمنطقة المدينة المنورة (٨١٠٢,٨٣٢,٧ ريال). وإذا ما أخذنا في عين الاعتبار حقيقة وجود الجزء الأكبر من فعاليات القطاع الخاص واستثماراته – صناعي وغيره – في عموم النطاق الغربي في منطقة مكة المكرمة، فإنه لابد لنا من النظر لحصة ينبع بهذا الصدد في إطار إقليمي أكبر، هو المنطقة الغربية (التخطيطية القديمة)، التي تضم كلاً من منطقتي مكة المكرمة والمدينة المنورة. هنا نجد أن نصيب ينبع ينخفض من جملة الاستثمارات الصناعية الخاصة هنالك (١٠٢٨٥,٦٣ مليون ريال) إلى ١٩,٢٪.

وعليه يتضح أنه على الرغم من قلة استثمارات القطاع الخاص، الصناعي، عموماً في المدينتين مقارنة بنظيره العام، فإن مدينة الجبيل هي الأفضل نسبياً. ومما يبلور ذلك حقيقة أنه في حين يوجد في الجبيل ١٩ منشأة في منطقة الصناعات الثانوية، بعمالة ورأس مال بلغا ٢٠٧١ و ٤٦١٠,٥ مليون ريال على التوالي، نجد نظير ذلك في ينبع يصل إلى ٦ منشآت فقط، بعمالة ورأس مال تصلان إلى ١١٣٩,٦٢٢ مليون ريال على التوالي؛ أي أن ما بينبع، من منشآت منطقة الصناعات الثانوية، هو نحو ثلث ما بالجبيل، فضلاً عن ذلك، فإن القطاع الخاص بالجبيل – كما سبق الذكر – قد وصل إلى منطقة الصناعات الأساسية؛ مما يعني تبلوراً أكثر لحجم الاستثمار الصناعي الخاص بهذه المدينة.

الجدول رقم (٤)
التطور التاريخي للنمو الصناعي لمدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين
(ما قبل عام ١٩٨٣ حتى عام ٢٠٠٥م)

المدينة	المنشآت	العمال	رأس المال (مليون ريال سعودي)				
	عناصر الصناعة						
	العدد	العدد	رأس المال السعودي		رأس المال غير السعودي	جملة رأس المال	
فترة ما قبل عام ١٩٨٣م							
الجبيل	٢٥	٥١٥٢	غير محدد	–	غير محدد	١٢٥٦٥,١	–
ينبع	٤	١١٨٤	٧٠٥٣	١٠٠	–	٧٠٥٣	١٠٠
فترة ١٩٨٣ – ١٩٩٧م							
الجبيل	٤٨	١١٣٣١	٤٧٨٠٢,٢	٧٠	٢٤٣٤٨,٧	٧٢٥٩٧,٩	١٠٠
ينبع	٢٣	٧١٤٠	١٤٧٢٩,٢٥	٦٧,١	٧٢١٠,٤	٢١٩٣٩,٦٥	١٠٠
فترة ١٩٩٨ – ٢٠٠٤ م							
الجبيل	١٣	١١٤٩	٣٧٧٣,٥	٦٤,٩	١٩٦٠,٨	٥٨١٢,٦	١٠٠
ينبع	١١	١٥٤٢	٧٨٧٢,٩	٦٢,٦	٤٧٠٧,٩	١٢٥٨٠,٨	١٠٠

– تم إعداد الجدول بناءً على بيانات المصدرين التاليين:(١٦)

- Madinat Yanbu Al-Sinaiyah, 2004.
- Jubail Industrial City, 2004.

(١٦) **انظر**: الهامش رقم ١٠ في ملحق هوامش البحث.

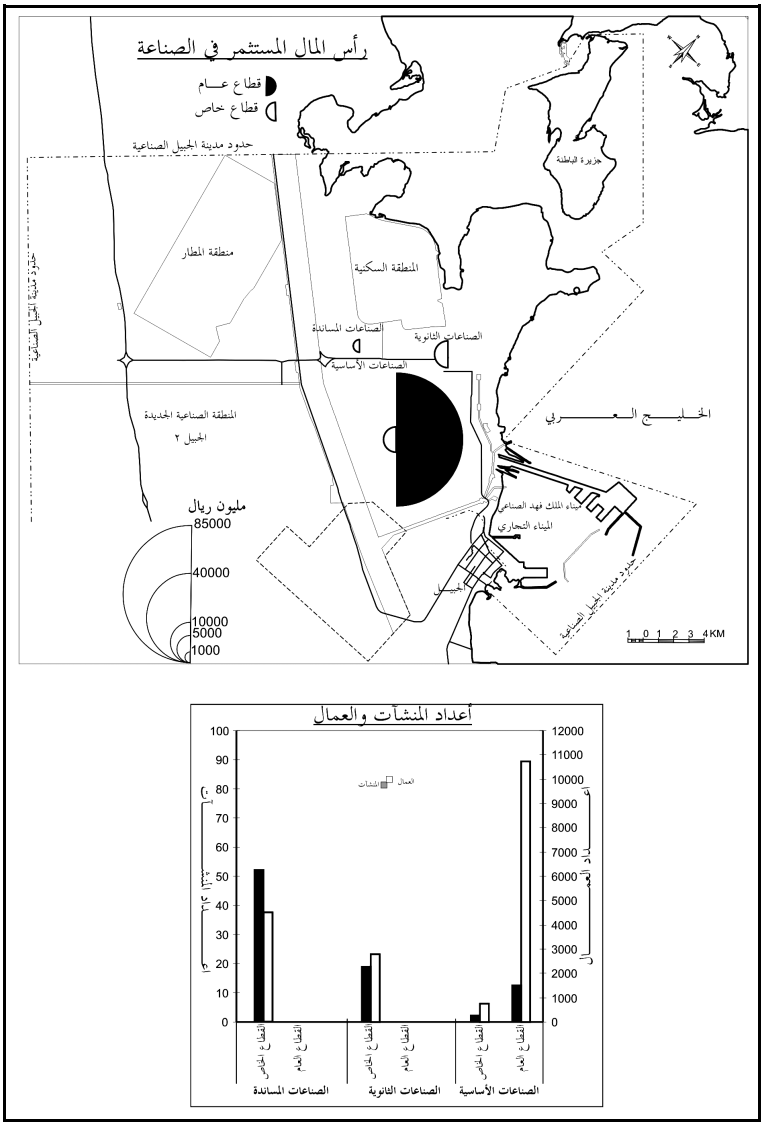

المصدر: أ – وزارة الصناعة والتجارة ١٤١٤/١٤١٨هـ. ب – وزارة التجارة والصناعة، ١٤١٩/١٤٢٥هـ.
ج – الهيئة الملكية للجبيل وينبع، ٢٠٠٤م د – Jubail Industrial City, 2004.

الشكل رقم (١) – حجم النشاط الصناعي في مدينة الجبيل الصناعية بحسب أقسام البنية المكانية والقطاع المؤسسي لعام ٢٠٠٤م

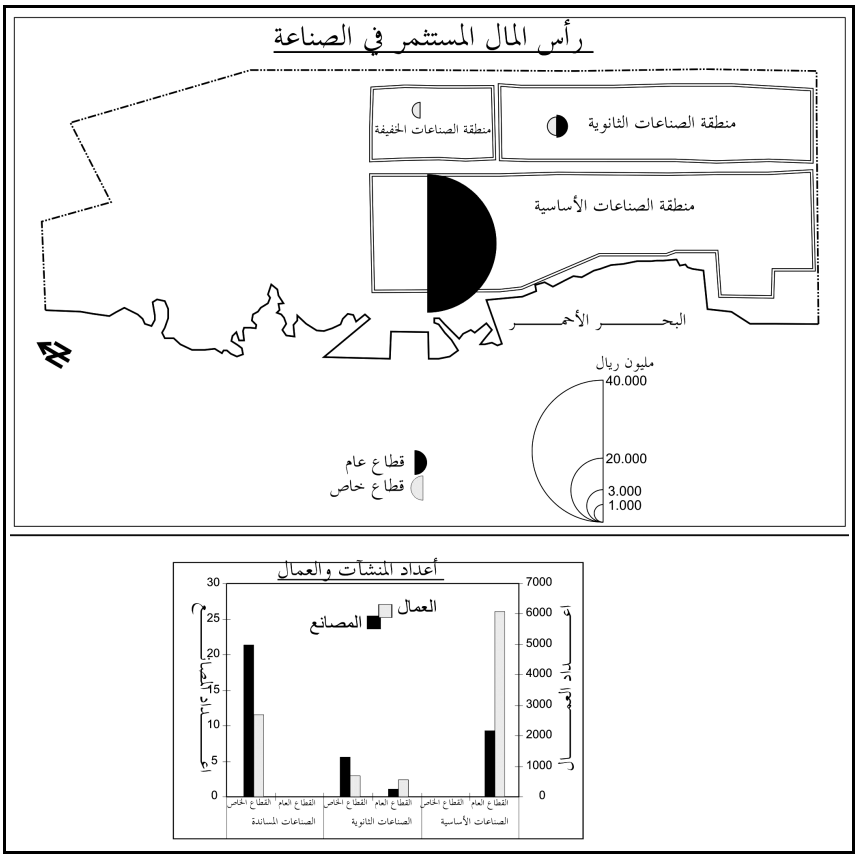

المصدر: أ – وزارة الصناعة والكهرباء ١٤١٤/١٤١٨هـ. ب – الهيئة الملكية للجبيل وينبع، ٢٠٠٤م، (أ–ب).
ج – وزارة التجارة والصناعة، ١٤١٩/١٤٢٥هـ. د – Madinat Yanbu al-Sinayah,2004.

الشكل رقم (٢) – حجم النشاط الصناعي في مدينة ينبع الصناعية بحسب أقسام البنية المكانية والقطاع المؤسسي لعام ٢٠٠٤م

ويمكن عزو وضع مدينة الجبيل المذكورة، مقارنة بينبع، إلى الواقع الجغرافي للمنطقة الشرقية؛ فالجبيل قريبة، من ناحية، من أهم المراكز الحضرية في المنطقة، وفي مقدمتها مدينتا الدمام والخبر، عبر الارتباط بها بشبكة من الطرق البرية السريعة. ومن ناحية أخرى فهذه المدينة قريبة في موقعها من دول الخليج الأخرى بصناعاتها في مجال الصناعات البتروكيميائية غير الأساسية والمحتاجة بطبيعة الحال إلى المواد الخام الخاصة بها والمتمثلة في المواد الكيميائية الأساسية التي تعد الجبيل أحد أهم مصادرها في المنطقة. فضلاً عن ذلك فالمنطقة الشرقية تحظى، عموماً، بقطاع خاص أكثر نضجاً، نسبياً، من مثله في مناطق المملكة الأخرى، وذلك بفعل التاريخ الاقتصادي للمنطقة. فقد أدى ظهور صناعة النفط (بشقيها الاستخراجي والتحويلي) ثم تطور شركة أرامكو السعودية في قدراتها وأدوارها، في تنمية اقتصاد المنطقة الشرقية ومجتمعها؛ مما أدى إلى بداية ظهور بيئة استثمارية مواتية لظهور مؤسسات خاصة ذات نظرة استثمارية بعيدة المدى لا تركز فقط على الرغبة في تحقيق الربحية السريعة عبر دائرة الاستثمار قصيرة الأجل.

ومع حصول قدر من النجاح للجبيل في جذب بعض استثمارات القطاع الخاص فإن ذلك لا يعني اكتمال المرحلة الأولى من مراحل نظرية قطب النمو تماماً وبدء الانتقال للمرحلة الثانية، وبدء حدوث انسياب مكاني للنمو من الجبيل وينبع، بصناعاتهما الأساسية والثانوية لما حولهما. ويأتي هذا التقرير بالرجوع لوضع التوزيع الجغرافي للصناعة داخل النطاقين الجغرافيين لمدينتي الجبيل وينبع. وننطلق هنا مما قام به مشخص (١٤٢٠هـ) من رصد للتوزيعات الجغرافية لعناصر الصناعة التحويلية في المنطقتين الشرقية والغربية التخطيطيتين (وفقاً للتقسيم التخطيطي لـوزارة التخطيط ما بيـن الخطتين (١ – ٤)، وذلك بمقارنة تلك التوزيعات ببيانات الدراسة الحالية.

والجدول رقم (٥) والشكلان رقما (٣–٤) يظهران كلا النوعين من البيانات، ويتضح عدم وجود تغير يذكر لتوزيعات الصناعة بين مدن كل منطقة

من المنطقتين؛ فالجبيل تحظى في الفترتين، ١٩٩٤ – ٢٠٠٥م، بالمراتب ٢، ٢، ١ بالنسبة لعناصر المنشآت والعمالة والتمويل. كما تحظى الدمام بالمراتب ١، ٢،١ للعناصر نفسها، ثم تأتي مدينة الخبر فالهفوف بأوضاعهما نفسها، تقريباً، في الفترتين. وفي الوقت نفسه لا تظهر بيانات الدراسة أي ظهور للصناعات البتروكيماوية في أي مدن أخرى عدا تلك المدرجة بأسمائها في الجدول. وإذا ما انتقلنا إلى المنطقة الغربية فسنجد مدينة ينبع تحتل المراتب ٤، ٢، ١ بالنسبة لعناصر المنشآت والعمالة والتمويل، ثم تأتي جدة في المراتب ١، ١، ٢، فالمدينة المنورة ومكة المكرمة بالذات الترتيبين بين الفترتين. هذا مع ملاحظة انخفاض أنصبة المواقع الأخرى – مدن وتجمعات ريفية – من الوجود الصناعي ما بين الفترتين. على أن الجدول رقم (٥) يظهر، من جانب آخر، انخفاض نسبة الجبيل من رأس المال مع ارتفاع نصيب الدمام في هذا الصدد، وكذلك حصول زيادة نسبية لأنصبة المدن الأخرى من المنشآت.

ويمكن عموماً الاستنتاج بأن الانسياب المكاني **Spatial Spillover** للنشاط الصناعي؛ فالنمو كما هو مرجو، من ينبع إلى المناطق المجاورة لم يحصل. وفي حالة الجبيل يتضح أن هنالك زيادة في حجم الاستثمار الصناعي فيها، على أن هذه الزيادة لم تظهر في المواقع الأخرى عبر بروز واضح للنشاط الصناعي. ومن ثم فالسؤال هو: هل حصل قدر من الانتقال المكاني لقدر من الحجم الصناعي إلى مدن أخرى داخل المنطقة الشرقية؟ إن الجدول رقم (٥) قد يعطي مؤشراً في هذا الجانب، فمدينة الدمام زاد نصيبها من النشاط الصناعي نسبياً مقابل الانخفاض النسبي للجبيل في هذا الصدد، كما لوحظ سابقاً. فهل حصل قفز تنموي من الثانية إلى الأولى؟ أو أن نمو الدمام هو نمو ذاتي بفعل إقبال مشاريع صناعية جديدة نحوها بحكم مكانتها على الساحة الحضرية والمظهر الاقتصادي الجغرافي العام للمنطقة الشرقية؟ وهل حصل قفز للنمو من الجبيل إلى خارج المنطقة ذاتها نحو دول الخليج الأخرى؟. كل هذه تساؤلات تظهر ضرورة بحثية لدراسات تتوجه نحو رصد الاتجاهات الجغرافية لانتقال النمو من مدينة الجبيل إلى ما جاورها من مساحات جغرافية قربت أو بعدت.

جدول (٥)

التوزيع الجغرافي لعناصر الصناعة التحويلية في أرجاء كلاً من المنطقتين الشرقين والغربية (عامي: ١٩٩٤ – ٢٠٠٥م)

المنطقة ←	السنوات															
	١٩٩٤								٢٠٠٥							
	المنشآت			العمال			إجمالي التمويل (مليون ريال)			المنشآت			العمال			إجمالي التمويل (مليون ريال)		
المدينة ↓	العدد	٪	المرتبة	العدد	٪	المرتبة	المقدار	٪	المرتبة	العدد	٪	المرتبة	العدد	٪	المرتبة	المقدار	٪	المرتبة
الشرقية																		
الجبيل	٧٥	١٠,٣	(٢)	١٦٢٩٢	٢٧,٦	(٢)	٦٤٤٩٤,١٢	٨١,٢	(١)	٨٩	١٠,٧	(٢)	٢٢١٠٣	٢٤,٨	(٢)	٩١٥١٩,٨	٧٨,٤	(١)
الدمام	٣٢٢	٥٨,٣	(١)	٣١٨٨٢	٥٤,١	(١)	١٢٦٧٥,٥١	١٦	(٢)	٥٢١	٦٢,٨	(١)	٥٣٥١٣	٦٠	(١)	٢١٧٥٤,٨	١٨,٦	(٢)
الخبر	٥٩	١٠,٧	(٣)	٤٦٨٣	٧,٩	(٣)	٨٢٥,٨	١	(٣)	٥٣	٦,٤	(٤)	٣٧٨٦	٤,٢	(٤)	٥٤٠,١٣٨	٠,٥	(٥)
الهفوف	٤٨	٨,٧	(٤)	٢٤٦٧	٤,٢	(٤)	٦٠٥,٦٦	٠,٨	(٤)	٤٨	٥,٨	(٥)	٣١٨٦	٣,٥	(٥)	٩٤٦,٤٣٢	٠,٨	(٤)
بقية المواقع (١٤)	٦٦	١٢	(٥)	٣٦٢٨	٦,٢	(٥)	٨٠٦,٩٦	١	(٣م)	١١٨	١٤,٢	(٣)	٦٦٧٥	٧,٥	(٣)	١٩٦٦,٦٦٩	١,٧	(٣)
المجموع	**٥٥٢**	**١٠٠**	–	**٥٨٩٥٢**	**١٠٠**	–	**٧٩٤٠٨,٠٥**	**١٠٠**	–	**٨٢٩**	**١٠٠**	–	**٨٩٢٦٣**	**١٠٠**	–	**١١٦٧٢,٧٩٢**	**١٠٠**	–
الغربية																		
ينبع	٢٥	٣,٨	(٤)	٥١٤٨	٨,٥	(٢)	٢١١١١,٧٨	٤٣,١	(١)	٤٠	٣,٦	(٤)	١٠٧١٦	٩,٧	(٢)	٤٤٣٨٢,٢٢٣	٥١,٢	(١)
جدة	٤٨٧	٧٣,١	(١)	٤٧٥٩٧	٧٨,٦	(١)	١٦١٥٩,٩	٣٣	(٢)	٨١٠	٧٣,٧	(١)	٨٥٦٤٧	٧٧,٩	(١)	٢٩٣٢٢,٥٧٩	٣٣,٨	(٢)
المدينة المنورة	٦٠	٩	(٢)	٢٣٩٤	٤,٨	(٣)	٧٦٤,٥٦	١,٦	(٤)	١٠١	٩,٢	(٢)	٥٤٨١	٥	(٣)	١٢٦٣,٦١٠	١,٥	(٤)
مكة المكرمة	٦٠	٩	(٢)	٢٣٩٤	٤	(٥)	٤٨٧,٨٥	١	(٥)	٨٩	٨,١	(٣)	٤٧٧٢	٤,٣	(٤)	١١٢٢,٩٠٣	١,٣	(٥)
الطائف*	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٤٠	٣,٦	(٤م)	١٥٣٠	١,٤	(٦)	٣٧٥,٨	٠,٤	(٦)
بقية المواقع (١٠)	٣٤	٥,١	(٥)	٢٥١٢	٤,١	(٤)	١٠٤٢٦,٩٢	٢١,٣	(٣)	١٩	١,٧	(٥)	١٨٣٢	١,٧	(٥)	١٠٢٨٥,٦٣	١١,٨	(٣)
المجموع	**٦٦٦**	**١٠٠**	–	**٦٠٥٨٥**	**١٠٠**	–	**٤٨٩٥١,٠١**	**١٠٠**	–	**١٠٩٩**	**١٠٠**	–	**١٠٩٩٧٨**	**١٠٠**	–	**٨٦٧٥٢,٧٤٥**	**١٠٠**	–

* لم يدرج مشخص الطائف لوحدها في عام ١٩٩٤ لصغر حجم نشاطها الصناعي آنذاك.

مصدر الجدول: ١ – مشخص، ١٤٢٠، ص٢٩٠ (بيانات عام ١٩٩٤).

٢ – بيانات الدراسة (بيانات عام ٢٠٠٥).

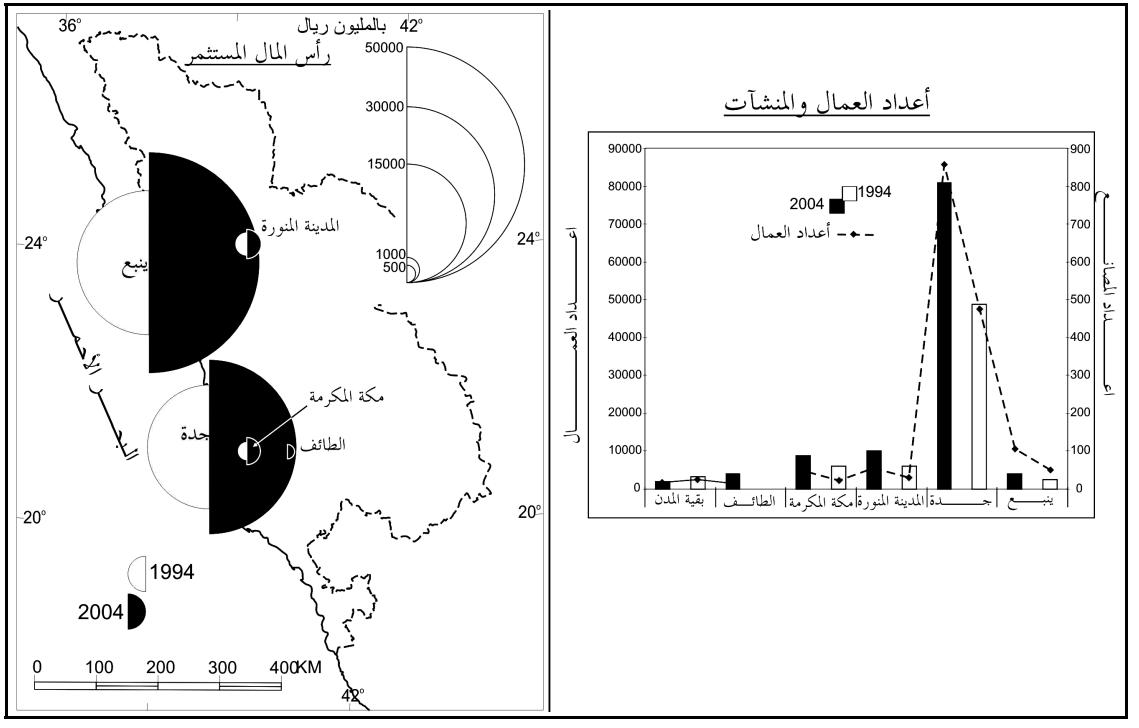

المصدر: أ – وزارة التجارة والصناعة، ١٤١٩/١٤٢٥هـ ب – وزارة الصناعة والكهرباء، ١٤١٤/١٤١٨هـ
ج – الهيئة الملكية للجبيل وينبع، ٢٠٠٤م د – أ – Madinat Yanbu al-Sinayah,2004.

الشكل رقم (٣) – التوزيع الجغرافي لعناصر الصناعة التحويلية في المنطقة الغربية ١٩٩٤ – ٢٠٠٥م

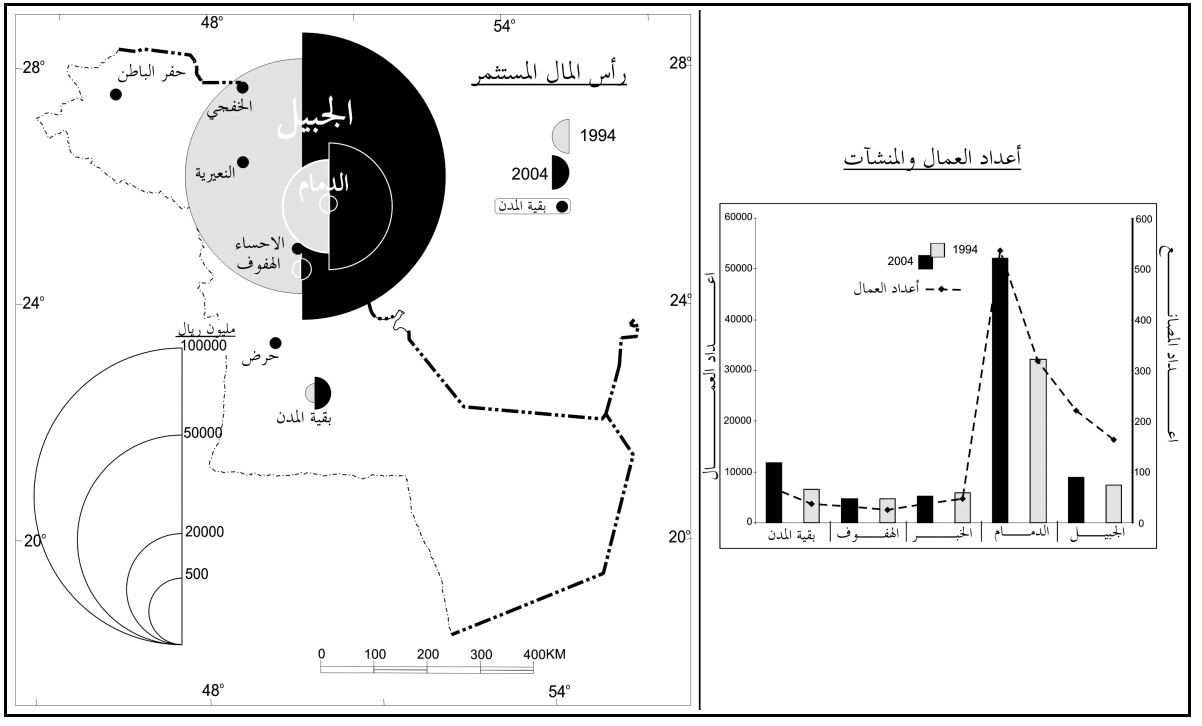

المصدر: أ – وزارة التجارة والصناعة، ١٤١٩/١٤٢٥هـ ب – وزارة الصناعة والكهرباء، ١٤١٤/١٤١٨هـ
ج – الهيئة الملكية للجبيل وينبع، ٢٠٠٤م د – Madinat Yanbu al-Sinayah,2004.

الشكل رقم (٤) – التوزيع الجغرافي لعناصر الصناعة التحويلية في المنطقة الشرقية ١٩٩٤ – ٢٠٠٥م

ج- المدن الاقتصادية:

بطبيعة الحال فهذه الآلية المستخدمة للصناعة التحويلية، جنباً إلى جنب، أنشطة اقتصادية ومعرفية أخرى، في التنمية الإقليمية بالمملكة لا يمكن تقويم آثارها المتوقعة دون دراسة مستقلة تسعى نحو تحليل مدى ملاءمة هذه المدن كأداة لتفعيل النمو الإقليمي بالمملكة بشكل أفضل مما هو حاصل الآن، وذلك انطلاقاً من أمرين: **أولهما**؛ هو مدى الفعالية النظرية والتطبيقية لهذه المدن. ففكرة المدن الاقتصادية قائمة على عملية دمج، كما سبق الذكر، لثلاث آليات تنمية إقليمية تم تطبيق كل منها على حدة والتأكد من مدى فعاليتها وحالات نجاحها وإخفاقها. أما الأمر **الثاني**؛ فيتعلق بماهية السياق التخطيطي الأشمل لهذه المدن، الذي ينبغي له أن يكون مراعياً لطبيعة كل من المساحات الجغرافية وخصائصها، وخاصة المساحات الحضرية ومساحاتها الفرعية، لمناطق المملكة، فضلاً عن السياق الإقليمي والعالمي. وهنالك أيضاً مراعاة مطلوبة لواقع وخصائص المظهر الاقتصادي الجغرافي العام لكل منطقة من مناطق المملكة سوف تنشأ بها واحدة من تلك المدن.

٢ - التقويم الشامل:

فيما سبق نظرنا إلى ما أدى إليه تطبيق الآليات السابقة الذكر حتى الآن، باستثناء المدن الاقتصادية، لتفعيل التنمية الإقليمية بالمملكة عبر الصناعة التحويلية، وذلك لكل آلية على حدة. وعليه، فهنالك حاجة للنظر إلى تقويم آثار تلك الآليات جملة على مناطق المملكة المختلفة. ولتحقيق ذلك فسوف ننظر إلى مدى التغير الجغرافي لعناصر الصناعة التحويلية في كل منطقة، وذلك باعتبار أن حدوث أي انتشار جغرافي للصناعة داخل أي منطقة، خارج إطار المدن الرئيسة في مجال الصناعة، إنما يعد مؤشراً لانتشار النمو على المدى المستقبلي. وهنا نعود إلى دراسة مشخص (١٤٢٠هـ) التي أظهرت توزعات عناصر الصناعة على مستوى المناطق التخطيطية الخمس القديمة، السابق الإشارة إليها في قسم المنهجية، وتقارن بينها وبين بيانات الدراسة الحالية في

هذا الصدد (انظر إلى الجدولين رقمي ٦–٧، الأشكال أرقام ٥، ٦، ٧). ولسوف يقتصر كل من هذين الجدولين، والخرائط، على المناطق الوسطى والشمالية والجنوبية الغربية، وذلك بحكم سابق إيراد بيانات المنطقتين الشرقية والغربية عند تقويم آلية أقطاب النمو في القسم (ب) من هذا القسم من الدراسة.

الجدول رقم (٦)
التوزيع الجغرافي لعناصر النشاط الصناعي الرئيسة في أرجاء المناطق الوسطى، الشمالية والجنوبية الغربية من المملكة العربية السعودية – ١٩٩٤م

المنطقة ← / المدينة (الموقع) ↓	عناصر النشاط الصناعي								
	المنشآت			العمال			إجمالي التمويل (مليون ريال)		
	العدد	٪	المرتبة	العدد	٪	المرتبة	المقدار	٪	المرتبة
الوسطى									
الرياض	٦٨٩	٨١,٢	(١)	٦٢٢٠٩	٨٩,٤	(١)	١٦٧٢٧,١٦	٨٢,٨	(١)
الخرج	٢٣	٢,٧	(٤)	١٠٠٥	١,٤	(٤)	٥٧٤,٧٩	٢,٨	(٤)
بريدة	٥٦	٦,٦	(٣)	٣٠٠٥	٤,٣	(٣)	١٧٩٨	٨,٩	(٢)
بقية المواقع (٢١)	٨١	٩,٥	(٢)	٣٣٧٢	٤,٨	(٢)	١١٠٧,١	٥,٥	(٣)
مجموع المنطقة	**٨٤٩**	**١٠٠**	–	**٦٩٥٩١**	**١٠٠**	–	**٢٠٢٠٧,٠٥**	**١٠٠**	–
الجنوبية الغربية									
جازان	٨	٨,٧	(٥)	٧٤٠	٢١,١	(٣)	١٢٥٠,٣١	٦٦,٦	(١)
خميس مشيط	٢٠	٢١,٧	(٢)	٩٢٣	٢٦,٣	(١)	٢٤١,٤٣	١٢,٩	(٢)
نجران	١٣	١٤,١	(٣)	٤٠٤	١١,٥	(٤)	٩٨,٥٥	٥,٢	(٤)
أبها	٧	٧,٦	(٦)	٢٦٠	٧,٤	(٦)	٥٧,٣٢	٣,١	(٥)
بيشة	٩	٩,٨	(٤)	٢٧٣	٧,٨	(٥)	٤٨,٤١	٢,٦	(٦)
بقية المواقع (١٠)	٣٥	٣٨	(١)	٩٠٣	٢٥,٨	(٢)	١٨٠,٤٦	٩,٦	(٣)
مجموع المنطقة	**٩٢**	**١٠٠**	–	**٣٥٠٣**	**١٠٠**	–	**١٨٧٦,٤٨**	**١٠٠**	–

تابع/ الجدول رقم (٦)
التوزيع الجغرافي لعناصر النشاط الصناعي الرئيسة في أرجاء المناطق الوسطى، الشمالية والجنوبية الغربية من المملكة العربية السعودية – ١٩٩٤م

المنطقة ← / المدينة (الموقع) ↓	عناصر النشاط الصناعي								
	المنشآت			العمال			إجمالي التمويل (مليون ريال)		
	العدد	٪	المرتبة	العدد	٪	المرتبة	المقدار	٪	المرتبة
				الشمالية					
تبوك	١٦	٢٩,٦	(٢)	٤٣٤	٣١	(٢)	١٥٧,٨٣	٤٤٢	(١)
حائل	٢١	٣٨,٩	(١)	٥٥٣	٣٩,٦	(١)	١١٤,٣٧	٣٢,١	(٢)
سكاكا	٩	١٦,٧	(٣)	٢١٤	١٥,٣	(٣)	٣٦,٩٥	١٠,٤	(٤)
بقية المواقع (٤)	٨	١٤,٨	(٤)	١٩٧	١٤,١	(٤)	٤٧,٦٤	١٣,٣	(٣)
مجموع المنطقة	**٥٤**	**١٠٠**	–	**١٣٩٨**	**١٠٠**	–	**٣٥٦,٧٩**	**١٠٠**	–

المصدر: مشخص، ١٤٢٠هـ، ص ٢٩١ (قام مشخص بإعداد هذا الجدول اعتماداً على البيانات الأولية لبحث له صدر في ١٩٩٧م).

الجدول رقم (٧)
التوزيع الجغرافي لعناصر النشاط الصناعي الرئيسة في المواقع الصناعية في أرجاء المناطق: الوسطى – الشمالية – والجنوبية الغربية بالمملكة العربية السعودية ١٤٢٥هـ (٢٠٠٥م)

المنطقة ← / (الموقع) ↓	العناصر								
	المصانع			العمال			إجمالي التمويل (مليون ريال)		
	العدد	٪	المرتبة	العدد	٪	المرتبة	المقدار	٪	المرتبة
الوسطى									
الرياض	١١٤٦	٧٩,٧	(١)	١١٢١٥٢	٨٦,٤	(١)	٣١٨٦١,٢٠٠,٣٣٣	٨٠,٧	(١)
بريدة	١٠٣	٧,٢	(٣)	٥٩٠٤	٤,٦	(٣)	٢٨٧٧,٠٦٢,٠٠٠	٧,٣	(٣)
الخرج	٥٦	٣,٩	(٤)	٥١٥١	٤	(٤)	٣١٥٠,٠٦٠,٠٠٠	٨	(٢)
بقية المواقع (٣٨)	١٣٢	٩,٢	(٢)	٦٥٢٢	٥	(٢)	١٦٠٨,٤١٩,٢٩٨	٤	(٤)
جملة المنطقة	**١٤٣٧**	**١٠٠**	–	**١٢٩٧٢٩**	**١٠٠**	–	**٣٩٤٩٦,٧٤١,٦٣١**	**١٠٠**	–
الشمالية									
تبوك	٢٨	٣٢,٢	(١)	١٦٨٩	٤٢	(١)	٤٤٦,٣٣٠,٠٠٠	٢٤,٩	(٢)
حائل	٢٧	٣١	(٢)	٩٩٦	٢٤,٧	(٢)	٢٠٤,٢٦٦,٠٠٠	١١,٤	(٣)
سكاكا	١٦	١٨,٤	(٣)	٦٦٤	١٦,٥	(٣)	١٧٦,٨٠٠,٠٠٠	٩,٩	(٤)
ضبا	١	١,١	(٥)	٣٦٦	٩,١	(٤)	٩٠٤,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٥	(١)
بقية المواقع (٨)	١٥	١٧,٢	(٤)	٣١١	٧,٧	(٥)	٥٨,٣٦٠,٠٠٠	٣,٣	(٥)
مجموع المنطقة	**٨٧**	**١٠٠**	–	**٤٠٢٦**	**١٠٠**	–	**١٧٨٩,٧٥٦,٠٠٠**	**١٠٠**	–
الجنوبية الغربية									
جازان	١٢	٧,٨	(٦)	٩٨٧	١٤,٣	(٤)	١٣٢٥,٠٣٠,٠٠٠	٣٧,٧	(١)
بيشة	١٧	١١	(٤)	٩٥٢	١٣,٨	(٥)	٨٣٨,٣٠٣,٠٠٠	٢٣,٨	(٢)
أبها	١٥	٩,٧	(٥)	١٣٤٩	١٩,٦	(٢)	٥٣٠,٠٥٠,٠٠٠	١٥,١	(٣)
خميس مشيط	٣٢	٢٠,٨	(٢)	١٣٤٢	١٩,٥	(٣)	٢٦٨,٧٠٦,٠٠٠	٧,٦	(٥)
نجران	١٨	١١,٧	(٣)	٥٥٢	٨	(٦)	١٦٩,٨١٣,٠٠٠	٤,٨	(٦)
بقية المواقع (٢٦)	٦٠	٣٩	(١)	١٧٠٨	٢٤,٨	(١)	٣٨٣,٤٤٩,٠٠٠	١١	(٤)
جملة المنطقة	**١٥٤**	**١٠٠**	–	**٦٨٩٠**	**١٠٠**	–	**٣٥١٥,٣٥١,٠٠٠**	**١٠٠**	–

- تم إعداد الجدول اعتماداً على بيانات الدراسة.

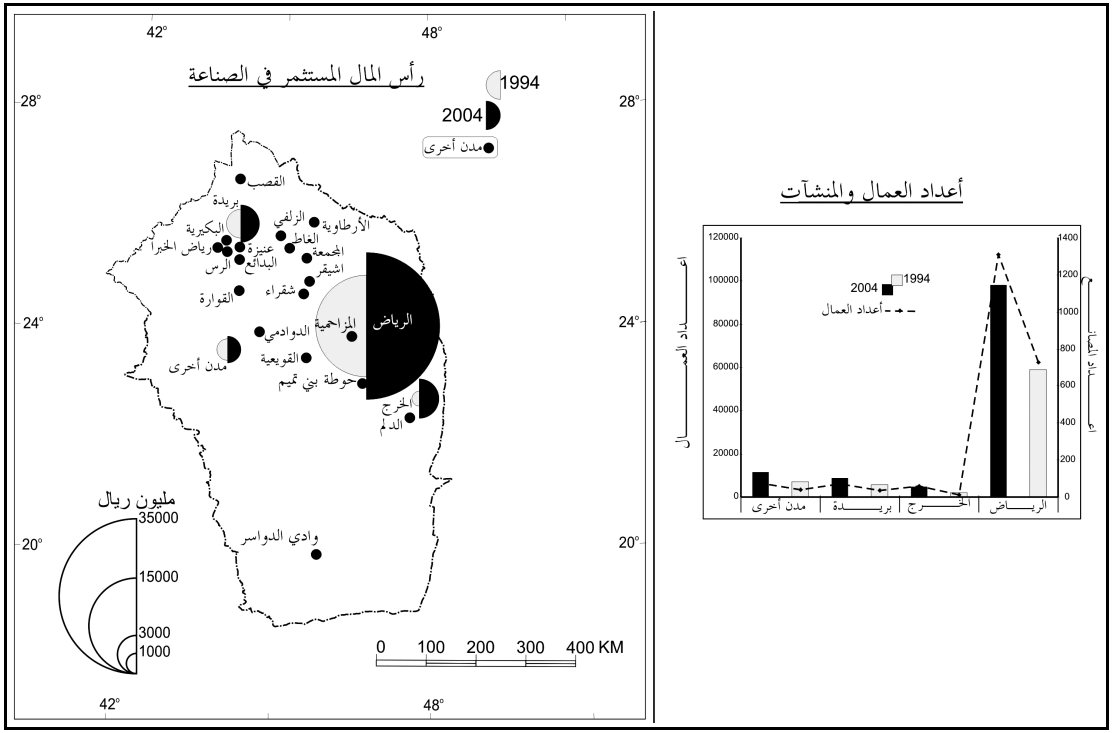

المصدر: أ – وزارة الصناعة والكهرباء،١٤١٤/١٤١٩هـ ب – وزارة التجارة والصناعة، ١٤١٩/١٤٢٥هـ.

الشكل رقم (٥) – التوزيع الجغرافي لعناصر الصناعة التحويلية في المنطقة الوسطى ١٩٩٤ – ٢٠٠٥م

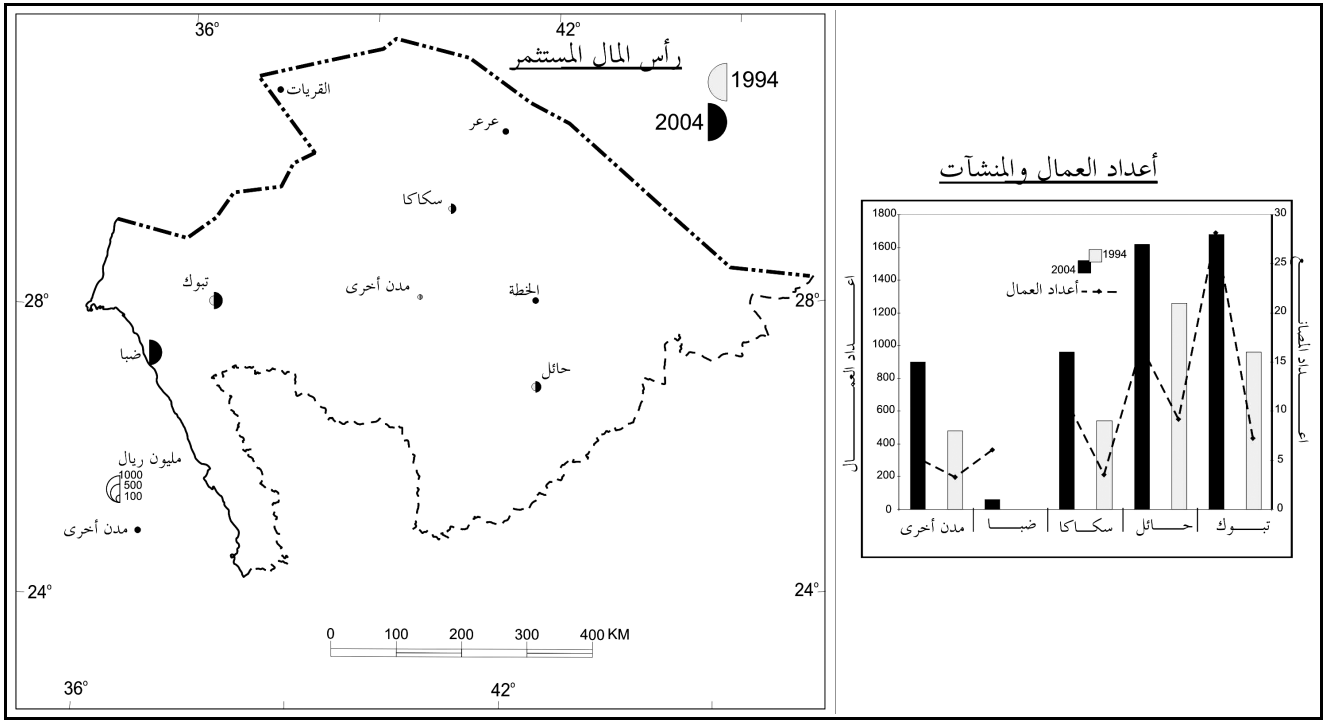

المصدر: أ – وزارة الصناعة والكهرباء،١٤١٤/١٤١٩هـ ب – وزارة التجارة والصناعة، ١٤١٩/١٤٢٥هـ.

الشكل رقم (٦) – التوزيع الجغرافي لعناصر الصناعة التحويلية في المنطقة الشمالية ١٩٩٤ – ٢٠٠٥م

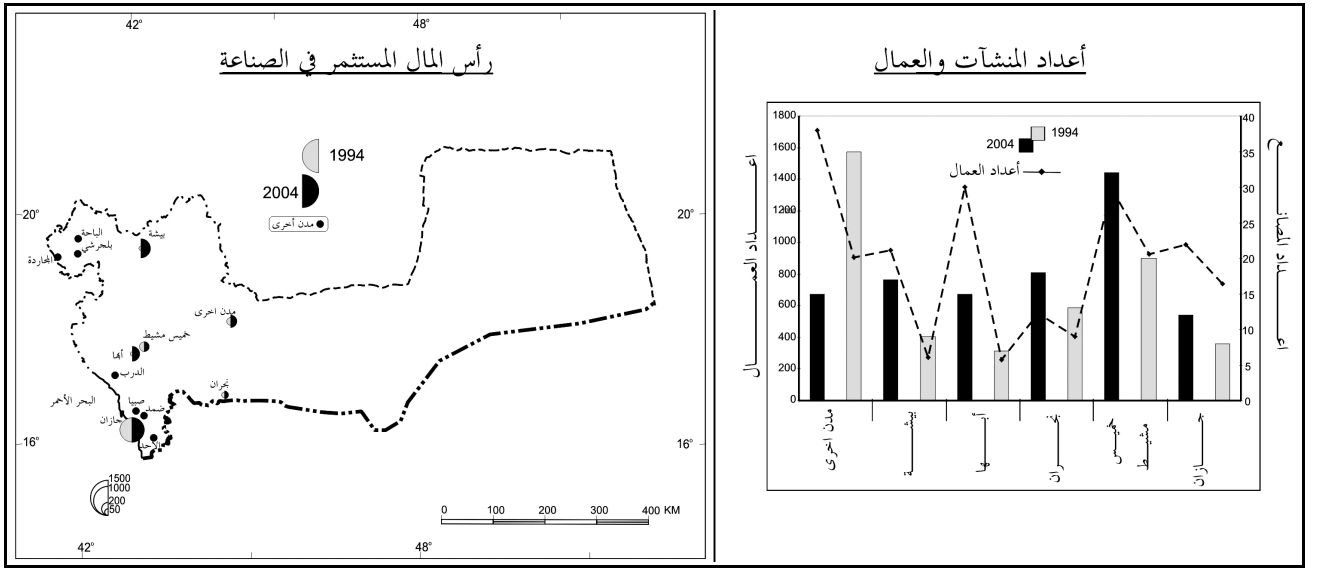

المصدر: أ – وزارة الصناعة والكهرباء،١٤١٤/١٤١٩هـ ب – وزارة التجارة والصناعة، ١٤١٩/١٤٢٥هـ.

الشكل رقم (٧) – التوزيع الجغرافي لعناصر الصناعة التحويلية في المنطقة الجنوبية الغربية ١٩٩٤ – ٢٠٠٥م

إن النظرة التحليلية لبيانات الفترة التي تغطيها الجداول أرقام ٥–٧ (١٩٩٤–٢٠٠٥م) لا تظهر حدوث تغير كبير في التوزيع الجغرافي للصناعة في دواخل المناطق الخمس. وبداية فبالرجوع إلى الجدول رقم (٥) السابق إيراده نجد أنه في حالة المناطق الشرقية والوسطى والغربية تظل مدن الجبيل، الدمام، جدة، ينبع والرياض في المقدمة. عدا ذلك نجد بعض مؤشرات تغير بسيط لصالح بعض المواقع. ففي حالة المنطقة الشرقية انخفضت حصص مدينتي الخبر والهفوف لصالح المدن (المواقع) الأخرى، وإن كان ذلك بأقدار محدودة. وفي حالة المنطقة الوسطى نجد أن هنالك انخفاضاً نسبياً، ومحدوداً، لنصيب مدينة الرياض من النشاط الصناعي بالمنطقة الوسطى لصالح مدينة الخرج التي كانت تعد إحدى ضواحي مدينة الرياض. فقد ارتفعت أنصبة هذه الأخيرة بشكل جيد مقارنة بوضعها في عام ١٩٩٤م. وهنا يبدو حدوث بعض الانسياب المكاني للصناعة، فالنمو، من الرياض إلى الخرج، لكن تظل الرياض غير متأثرة إثر ذلك اتصالاً باستحواذاتها الواضحة على النشاط الصناعي في عموم المنطقة الوسطى. فمع التوسيع المستمر، كما سبق تباينه، للمنطقة الصناعية بالرياض، واستمرار هذه المدينة كمركز جذب للهجرة السكانية من دواخل المنطقة الوسطى وخارجها، فإنه لا يتوقع تغير الخريطة الجغرافية للصناعة بهذه المنطقة بشكل أكثر مما حصل في فترة ١٩٩٤–٢٠٠٥م. ويمكن قول ذلك بقناعة ما دامت السياسات التخطيطية الحضرية والإقليمية في المملكة مستمرة على ما هي عليها. وأخيراً فبالنظر للمنطقة الغربية نجد أن نصيب ينبع الصناعية من رأس مال الصناعة بالمنطقة يرتفع من ٤٣٪ إلى ٥١٪. على أن ذلك يقابله سيطرة واضحة على رأس المال الصناعي الخاص، تحديداً، المستثمر في جملة المنطقة الغربية من قبل مدينة جدة، التي تستحوذ على ٧١٪ من ذلك المال(١٧). ومن ثم فارتفاع النصيب المذكور لينبع إنما يعود لتطور بعض مشاريع القطاع

(١٧) **انظر**: إلى الهامش رقم ١٢ بملحق الهوامش.

الصناعي العام بها، وبطبيعة الحال فالأهم تطور مشاريع القطاع الخاص لا العام بهذه المدينة، ففي ذلك مؤشر، إن حصل، لنمو الصناعات الثانوية، ومن ثم تسارع اكتمال المرحلة الأولى من ينبع كقطب نمو، وما يستتبع ذلك من تسارع في بدء حدوث انتشار مكاني للنمو الصناعي منها إلى ما حولها.

وبالنظر إلى أوضاع المنطقتين الأقل أنصبة من عناصر الصناعة بالمملكة، وهما المنطقتان الشمالية والجنوبية الغربية، نجد أنه اتصالاً بالمنطقة الأولى ظلت كل من مدن تبوك وحائل ثم سكاكا في المقدمة مع حدوث بروز لمدينة ضباء على حساب مدينة حائل. ولا يرجع هذا البروز لنمو صناعي واضح في الأولى بل لإنشاء منشأة صناعية واحدة ذات استثمار مالي ضخم بحكم انتمائها إلى صناعة مواد البناء؛ حيث هنالك حاجة لذلك الاستثمار بطبيعة الصناعة. وإذا ما أتينا للمنطقة الجنوبية الغربية نلاحظ بروزاً واضحاً لمدينتي أبها وبيشة على حساب مدن جازان ونجران وخميس مشيط. وقد يكون ذلك الأمر عائداً إلى النمو الاقتصادي الذي شهدته منطقة عسير أكثر من غيرها من المناطق الفرعية في داخل المنطقة الجنوبية الغربية، حيث شهد قطاعا السياحة والخدمات نمواً ملحوظاً؛ مما أدى إلى حدوث قدر من النمو العام بها. على أن ما حصل من تغير، في المحصلة النهائية، لا يعطي مؤشراً مهماً في عملية الانتشار الصناعي للمنطقة بحكم القلة البالغة لأنصبة المنطقة الجنوبية الغربية من كعكة الصناعة بالمملكة، وهذا ما يظهر أيضاً من عدم وجود لأي مناطق صناعية بالمنطقة. ونجد الخطة السابعة للتنمية تشتمل فقط على إنشاء عدد من المناطق مستقبلاً هنا (الحرة، ١٤٢٣، ص ٤٤). على أنه مع التيار الحالي للاتجاهات الجغرافية لاستثمارات القطاع الصناعي الخاص، المتركز على عدد محدود من المدن، فإنه لا يتوقع أن يكون لإنشاء هذه المناطق تأثير كبير في عملية النمو والانتشار الصناعيين بالمنطقة الجنوبية الغربية.

يستتبع ما سبق أنه لا تغير جذرياً في خرائط توزيعات الصناعة بالمملكة وإنما حدوث نجاحات معينة لم تحدث انتشاراً مكانياً مؤثراً للصناعة ذا مؤشرات

إيجابية للنمو الاقتصادي الإقليمي. وبناءً عليه، نستطيع التقرير بأن مخططات التنمية السعودية في جانب التنمية الإقليمية باستخدام الصناعة، كأحد محاورها، لم تؤت الثمار المأمولة منها. ويعود ذلك – في اعتقادنا – إلى عدم وضع مشاريع التنمية الصناعية ذات البعد الإقليمي وآليات تفعيلها، في إطار تخطيطي أشمل يستند في إعداده إلى تصور واضح لخصائص كل من المظاهر الجغرافية الاقتصادية العامة لمناطق المملكة وآليات عمل القطاع الخاص وتوجهاته، فضلاً عن التناغم مع مخططات التنمية الحضرية. هذا، وينبغي هنا الالتفات إلى وجود تصور للتخطيط المكاني للنمو تضمنه تقرير أعد من قبل وزارة الشؤون القروية والبلدية بالتعاون مع البنك الدولي، وهنا أشير إلى تقرير "الاستراتيجية المكانية الوطنية" الصادر في عام ١٩٨٦م. فهذا التقرير احتوى على تصور تضمن تطور رواقات تنمية في أكثر من مساحة من المساحات الجغرافية للمملكة وأعطى للصناعة التحويلية دوراً مهماً للتنمية في بعضها. وقد كان تفعيل مثل هذا التطور ووضع ما طور من أقطاب – مناطق صناعية – في سياقات تلك الأروقة كفيلاً بتحقيق نجاحات أكبر مما حصل لدور الصناعة كمحفز إقليمي للنمو. هذا، مع ملاحظة أن هذا التقرير وضع كلاً من قطبي النمو الصناعيين بالمملكة (الجبيل – ينبع) ضمن رواقي الجبيل – الهفوف، جدة – ينبع/المدينة المنورة. كما نص التقرير بالنسبة للرواق الأخير على إيجاد روابط وظيفية وإنتاجية بين مدينة ينبع الصناعية ومدينة المدينة المنورة، وهو الأمر الذي لم يحصل. وعموماً فتفعيل فكرة أروقة النمو هذه وتحديد آليات تحقق حدوث مثل تلك الروابط، ودعمها بصرف حكومي مناسب للمدن التي توجد المناطق – الأقطاب التقنية في هوامشها، فضلاً عن إنشاء حضانات لرجال الأعمال هنالك سيساعد على بلورة بيئات صناعية أكثر مواتية للاستثمار الخاص بها؛ مما يسرع عملية الانسياب المكاني المأمول في تلك الأروقة بفعل النمو الصناعي في المناطق – الأقطاب المعنية.

هذا، ويجدر الذكر أن وزارة الشؤون البلدية والقروية قد أعادت إحياء الاستراتيجية المكانية الوطنية عبر الاستراتيجية العمرانية الشاملة التي صدرت

في عام ١٤٢٠هـ. حيث استندت هذه الأخيرة إلى تلك الأولى في جذر رئيس منها (وزارة الشؤون البلدية والقروية، ١٤٢٠هـ). على أنه يلاحظ على هذه الاستراتيجية عدم تضمنها سياسات تنفيذية تفصيلية تحدد كيفية عمل الرواقات لتصبح واقعاً معيشاً وليس مجرد تصورات نظرية، وهو الأمر الذي وسم الاستراتيجية السابقة (يلاحظ أن الاستراتيجية الأخيرة استعاضت عن مصطلح رواقات بمصطلح محاور).

وأخيراً، فإنه ينبغي ملاحظة تعدد الجهات الحكومية والشركات المرتبطة بها (شركتي أرامكو – معادن) التي تسعى لتوظيف الصناعة في عملية التنمية الإقليمية، في حين ينبغي أن تكون هذه الجهود تحت مظلة هيئة تخطيطية عامة، وهنا يقترح إنشاء هيئة عامة للتخطيط الصناعي تسعى نحو وضع استراتيجية شاملة للصناعة سواء على المستوى الوطني أم المستويات الإقليمية الداخلية.

نتائج الدراسة:

١ – لقد اهتمت خطط التنمية السعودية المتتالية، منذ بدايات سبعينيات القرن الميلادي المنصرم حتى الآن، بالدور الممكن للصناعة التحويلية القيام به في مجال التنمية الإقليمية. وقد تركزت طروحات الخطط في هذا المجال على تفعيل النشاط الصناعي التحويلي في مختلف المناطق التخطيطية بالمملكة مع التركيز على ثلاث منها عبر آليات أقطاب النمو – المناطق الصناعية، ثم مراكز النمو.

٢ – دخول مؤسسات حكومية أخرى، عدا وزارة التخطيط، في مجال استخدام الصناعة كمحفز إقليمي للنمو، متمثلة في الهيئة العامة للاستثمار وشركتي أرامكو ومعادن عبر إنشاء المدن الاقتصادية ومجمع البتروكيماويات برابغ ومدينة رأس الزور التعدينية على التوالي.

٣ – يتسم النمط المكاني للصناعة التحويلية السعودية بمؤشرات سلبية للتنمية الإقليمية. فهذا النمط يتصف بصفة تركزية واضحة، ومن ثم

تقيد قدرة الصناعة على إحداث النمو الاقتصادي عبر عمليات التمدد المكاني للصناعة.

٤ – لم تنجح المخططات التنموية التي أسندت للصناعة أدواراً تنموية إقليمية، بالقدر الذي كان مخططاً له. فعلى الرغم من المثابرة على إنشاء المناطق الصناعية، وتوسيع نطاقات وجودها خارج نطاق التركز الصناعي في المملكة، فقد استمر هذا التركز منحصراً في ثلاث فقط من مناطق المملكة الإدارية الثلاث عشرة. فالقطبان الصناعيان الجديدان في الجبيل وينبع أقيما في مواقع قريبة من تلك الصناعية الأقدم وفي المناطق الثلاث ذاتها. هذا، فضلاً عن استمرار تركز المنشآت الصناعية وعمالتها في المواقع الأقدم مع التوجه الرأسمالي لموقعي قطبي النمو.

٥ – وبناء على ما سبق يحصل تغير ذو شأن في التوزيع الجغرافي للصناعة بين مناطق المملكة، وفي داخل كل منها عامة؛ فقد استمرت مدن بعينها، محدودة، مستحوذة على الجزء الأكبر من كعكة الصناعة، ولم يحدث تمدد مكاني صناعي يذكر منها إلى ما يجاورها من نطاقات وأماكن. وينطبق ذلك على المناطق الأكثر ظهوراً على الخريطة الصناعية بالمملكة، وهي تحديداً الشرقية ومكة المكرمة والرياض. كما امتدت صفة التركز المكاني للصناعة في مدن بعينها لتلك المناطق الأقل نصيباً من كعكة الصناعة في المملكة.

٦ – حقق قطبا الجبيل وينبع الصناعيان نجاحات محدودة وخاصة الجبيل. على أن هذه النجاحات لم تمتد لإحداث انتشار مكاني للصناعة من موقعي القطبين إلى ما جاورهما من مساحات مكانية. هذا، مع مواجهة قطب ينبع لإشكالية متمثلة في قلة إقبال القطاع الخاص على الاستثمار في المساحات المتاحة له هنالك؛ مما جعل ينبع تراوح مكانها في المرحلة الأولى من مراحل نشوء قطب النمو الصناعي وتكونه. وفي المقابل حصل انسياب مكاني صناعي من مدينة الرياض إلى مدينة الخرج ولكنه

اتسم بمحدوديته واستمرار الهيمنة الواضحة للمدينة الأولى على المساحة الصناعية لمنطقة الرياض الإدارية وعموم المنطقة الوسطى من المملكة. هذا، وقد كان للسياسات الموقعية التفضيلية للقطاع الخاص دور أساسي في حدوث هذه النتيجة غير المواتية للنمو الإقليمي اعتماداً على الصناعة التحويلية.

٧ – تتسم التصورات والمشاريع التخطيطية الجديدة لتفعيل دور الصناعة التحويلية في التنمية الإقليمية – المدن الاقتصادية والتجمعات الصناعية برابغ ورأس الزور – بعدم وضوح مدى ملاءمتها للأدوار الإقليمية التنموية المنوطة بها، وليس واضحاً مدى قدرتها على تلافي سلبيات ما تمت إقامته من تجمعات صناعية اتصالاً بأدوارها الإقليمية تنموياً.

توصيات الدراسة:

١ – ينبغي وضع مشروعات التنمية الصناعية ذات الأدوار التنموية، سواء السابقة أو الجاري إنشاؤها، في المملكة في سياقات رواقات التنمية التي تحتويها الاستراتيجية العمرانية الشاملة للمملكة. هذا، مع ضرورة تحديد الآليات المحققة لحدوث الروابط الوظيفية والإنتاجية بين تلك المشاريع والمدن المختلفة داخل الرواقات.

٢ – تدعيم الاستراتيجية العمرانية الشاملة بدراسات تنصب على فحص قاعدة موارد كل منطقة بها مشاريع صناعية أو مستهدفة بأخرى تخطيطية؛ بحيث يمكن ربط تلك المشاريع بأظهرة مواقعها عبر حدوث ارتباطات مكانية بين المشاريع وموارد الأظهرة، ومن ثم تعزيز القواعد الاقتصادية المذكورة؛ مما يساعد على استبقاء الأظهرة لسكانها وتقليل تيارات الهجرة المتوقعة للمواقع الصناعية الجديدة أو تلك القائمة.

٣ – توجيه بحوث المختصين في مجال دراسات التنمية الإقليمية لدراسة المشاريع الصناعية الجديدة المختلفة، بحيث تسبر خصائص أدوارها الإقليمية التنموية المستهدفة وكيفية تلافي هذه المشاريع لسلبيات

المشاريع الأقدم في مجال التنمية الإقليمية وبشكل خاص المحدودية البالغة للتمدد المكاني للصناعة، فالنمو الاقتصادي منها إلى ما حولها من مساحات إقليمية.

٤ – ينبغي توجيه صرف حكومي ملائم للمدن الموجودة في هوامش المناطق – الأقطاب الصناعية القائمة ومواقع المشاريع الصناعية الجديدة، مع إنشاء حضانات لرجال الأعمال هنالك لبلورة بيئات صناعية مواتية للاستثمار الصناعي الخاص في تلك المدن. هذا مع توجيه اهتمام من قبل الهيئات الحكومية المسؤولة عن النشاط الصناعي بتوفير الدعم المعلوماتي والاستشاري لرجال الأعمال الجدد. فكل هذه الخطوات يمكن لها المساعدة في تسريع عمليات الانسياب المكاني للصناعة، فالنمو الاقتصادي، من المواقع الصناعية المخططة إلى أرجاء المناطق التي توجد بها.

٥ – دراسة مدى إمكانية إنشاء نطاقات تصدير Export Zone في مواقع ساحلية مختارة، حيث تمثل هذه النطاقات فرصة جيدة لتبلور أقاليم اقتصادية متخصصة ذات امتدادات إقليمية وعولمية عبر الشركات المتعددة الجنسيات. وتمثل منطقة الساحل الشمالي الغربي للمملكة منطقة ذات ترشيح أولي في هذا المجال؛ فهي بعيدة عن مواقع المشاريع الصناعية التخطيطية في المملكة، فضلاً عن قربها من قناة السويس الشريان الملاحي العالمي. هذا، وينبغي وضع أمثال هذه النطاقات في سياقات رواقات التنمية السابق ذكرها أعلاه.

٦ – استحداث هيئة عليا للتخطيط الصناعي تسند إليها مهام التخطيط الصناعي على مستوى المملكة، بحيث تشرف هذه الهيئة على مخططات المشاريع الصناعية التي تطرحها وتنفذها هيئات حكومية مختلفة، فذلك يضمن عدم حدوث أي تضاربات بين المشاريع، وخاصة من حيث أبعادها وتأثيراتها المكانية والتنموية.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

- التويجري، أحمد صالح، (١٤١٥هـ)، التنمية الاقتصادية والتصنيع في الدول المتقدمة والنامية: التطور
- الصناعي السعودي كحالة تطبيقية، بنك القاهرة السعودي، جدة.
- جريدة الاقتصادية، (٢٠٠٥م)، العدد ٢٨,٢٤٤٣١ نوفمبر ٢٠٠٥م.
- السرياني، محمد محمود، (١٤١٨هـ)، المراكز العمرانية: نشأتها ونموها وتوزعها، مج ٩، ع ١٧–١٨، ص ص ٨٤–١١٣.
- الحرة، عبدالعزيز إبراهيم، (١٤٢٣هـ)، التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية في العقدين الأخيرين (١٤٠٢–١٤٢٢هـ)، وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية، الرياض.
- الصليع، عبدالله حمد، (٢٠٠٤م)، المدن الصناعية: وظائفها في كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، مجلة جامعة الملك سعود، م ١٦، الآداب (٢)، ص ص ٣٦١–٤٠٧.
- فضيل، عبدالجليل، (١٩٧٩)، تغيرات التوزيع الجغرافي للصناعة، معاييرها وطرق قياسها، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع٣، س٣، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد.
- مشخص، محمد عبدالحميد، (١٤١٦هـ)، الجغرافيا البشرية المعاصرة للمملكة العربية السعودية، مكتبة دار زهران، جدة.
- ـــــــــــ، (١٩٩٧م– أ)، الأنماط المكانية للصناعة التحويلية السعودية ودلالاتها التنموية، مجلة البحوث والدراسات العربية، ع ٢٨، ص ص ٢٤٩–٣١٠.
- ـــــــــــ، (١٩٩٧م– ب)، دور الصناعات البتروكيميائية في التنمية الإقليمية في كل من المنطقة الشرقية ومنطقة المدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية: دراسة تقويمية لتجربة مدينتي الجبيل وينبع

الصناعيتين في ضوء نظرية قطب النمو، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، مج ١٠، ص ص ١٤٣- ١٨٨.

- ـــــــــــــ، (١٤٢٠هـ)، الجغرافيا البشرية المعاصرة للمملكة العربية السعودية، ط-٢، الناشر المؤلف، جدة.
- ـــــــــــــ، (١٤٢٢هـ)، دور خطط التنمية في معالجة قضية التوازن الإقليمي في المملكة العربية السعودية: دراسة تقويمية لتجربة التنمية الإقليمية ما بين عامي ١٣٩٠-١٤١٥هـ، سلسلة بحوث جغرافية، ع ٤٨، الجمعية الجغرافية السعودية، الرياض.
- ـــــــــــــ، (١٤٢٥هـ)، الجغرافيا البشرية المعاصرة للمملكة العربية السعودية، ط-٣، الناشر المؤلف، جدة.
- مشخص، محمد عبدالحميد وحبيب، محمد عبدالكريم، (٢٠٠٥م)، المعوقات التي تواجه مدينة ينبع الصناعية في مجال أداء دورها كقطب نمو لمنطقة المدينة المنورة وعموم المنطقة الغربية بالمملكة العربية السعودية، برنامج البحوث المدعمة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة (بحث غير منشور).
- الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، (د. ت)، تنظيم الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية ولائحتها التنفيذية، المملكة العربية السعودية، الرياض.
- الهيئة الملكية للجبيل وينبع: الإدارة العامة للهيئة بالجبيل، (٢٠٠١م)، الإحصاء السكاني الخامس لمدينة الجبيل الصناعية، المملكة العربية السعودية، الجبيل.
- الهيئة الملكية للجبيل وينبع: الإدارة العامة للهيئة بينبع، (٢٠٠١م)، الإحصاء السكاني الخامس لمدينة ينبع الصناعية، المملكة العربية السعودية، ينبع.

- الهيئة الملكية للجبيل وينبع: الإدارة العامة للهيئة بالجبيل، (٢٠٠٤م-أ)، الصناعات: مدينة الجبيل الصناعية، المملكة العربية السعودية، الجبيل.
- ـــــــــــ، (٢٠٠٤م-ب)، الدليل التسويقي للصناعات الثانوية بمدينة الجبيل الصناعية، المملكة العربية السعودية، الجبيل.
- وزارة التخطيط، (١٩٧٥م)، خطة التنمية الثانية: ١٩٧٥-١٩٨٠م، المملكة العربية السعودية، الرياض.
- ـــــــــــ، (١٩٨٠م)، خطة التنمية الثالثة: ١٩٨٠-١٩٨٥م، المملكة العربية السعودية، الرياض.
- ـــــــــــ، (١٩٨٥م)، خطة التنمية الرابعة: ١٩٨٥-١٩٩٠م، المملكة العربية السعودية، الرياض.
- ـــــــــــ، (١٩٩٠م)، خطة التنمية الخامسة: ١٩٩٠-١٩٩٥م، المملكة العربية السعودية، الرياض.
- ـــــــــــ، (١٩٩٥م)، خطة التنمية السادسة: ١٩٩٥-٢٠٠٠م، المملكة العربية السعودية، الرياض.
- ـــــــــــ، (٢٠٠٠م)، خطة التنمية السابعة: ٢٠٠٠-٢٠٠٥م، المملكة العربية السعودية، الرياض.
- ـــــــــــ، (٢٠٠٥م)، خطة التنمية الثامنة: ٢٠٠٥-٢٠١٠م، المملكة العربية السعودية، الرياض.
- وزارة التجارة والصناعة، (١٤١٩هـ)، ملحق دليل المصانع السعودية من ١/١/١٤١٩هـ حتى ٣٠/٩/١٤١٩هـ، المملكة العربية السعودية، الرياض.
- ـــــــــــ، (١٤٢٣هـ)، ملحق دليل المصانع السعودية من ١/١٠/١٤١٩هـ حتى ٣٠/١٢/١٤٢٣هـ، المملكة العربية السعودية، الرياض.

- وزارة الاقتصاد والتخطيط، (٢٠٠٥م)، خطة التنمية الثامنة (٢٠٠٥-٢٠١٠م)، المملكة العربية السعودية، الرياض.
- وزارة التجارة والصناعة، (١٤٢٤هـ)، دليل المصانع السعودية ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، المملكة العربية السعودية، الرياض.
- ـــــــــــ، (١٤٢٥هـ)، ملحق دليل المصانع السعودية من ١٤٢٥/١/١هـ حتى ١٤٢٥/٦/٣٠هـ، المملكة العربية السعودية، الرياض.
- وزارة الصناعة الكهرباء، (١٤١٤هـ)، قوائم المصانع المنتجة المرخصة حسب نظامي حماية وتشجيع الصناعات الوطنية واستثمار رأس المال الأجنبي حتى نهاية عام ١٤١٤هـ، المجموعات الصناعية، ص ص ٣١-٣٩، المملكة العربية السعودية، الرياض.
- ـــــــــــ، (١٤١٧هـ)، قوائم المصانع المنتجة المرخصة حسب نظامي حماية وتشجيع الصناعات الوطنية واستثمار رأس المال الأجنبي للفترة من ١٤١٧/٤/١هـ حتى ١٤١٨/١٢/٣٠هـ، المملكة العربية السعودية، الرياض.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

- Akita, Takahiro and kataoke, Mitsuhiko. (2002), Interregional interdependence and regional economic growth: an interregional input-output analysis of the Kyushu region, Urban and regional Development Studies, Vol. 14, Issue 1, pp 18-40.
- Armstrong, Harvey and Taylor, Jim. (2000), Regional Economics and Policy, 3 ed, Blackwell, Massachusetts.
- Auty, Richard M. (1987), Resource-Based industry, spatial impact, development discussion paper, No. 245, Harvard institute for international development, Harvard university, Cambridge.
- _____. (1990), The impact of heavy industry growth poles on South Korean spatial structure, Geoforum, Vol. 21, No. 1, pp23-33.

- Bania, Neil, Calkins, Lindsay N., Dalenbery, Douglas, R. (1992), The effect of regional science and technology policy on the geographic distribution of industrial R&D laboratories, Journal of Regional Science, Vol. 32, Issue 2, pp 209-228.
- Brown, David L., Greskovits, Bela and Julcsar, Laszlo J. (2007), Leading Sectors and regions: economic restructuring and regional Inequality in Hungary since 1990, International Journal of Urban and Regional Research, Vol. 31, Issue 3, pp 522-542.
- Darwent, D. F. (1975), Growth poles centers in Regional Planning (in) Fridmann John and Alonso William (eds), A review in regional policy-reading in the theory and applications, MIT Press, Cambridge, pp 539-565.
- Dicken, Peter. (1992), Mining and manufacturing (in) Dwyer, D. J. (ed), south east Asian development, Longman, New York, pp 193-224.
- Dickenson, John P. (1983), Industrialization in the third world, (in) Mountioy, Alan B. (ed), the third world: problems and perspectives, The Macmillan press in association with the Geographical Magazine, London, pp 93-101.
- Eberlein, Burkard. (1996), French center-periphery relations and development: local policy initiatives and intergovernmental policy-making, Governance, Vol. 9 a, Issue 4, p 351-374.
- Erikson, Rodney, A. (1974), The regional impact of growth firms: the case of Boeing 1963-1968, Land Economies, Vol. 50, pp 127-136.
- Esposti, Roberto and Sotte, Franco. (2002), Institutional structure, an industrialization and rural development: an evolutionary interpretation of the Italian experience, growth and change, Vol. 33, Issue 1, pp 3-41.
- Fan, C. Cindy. (1995), Of belts and ladders: state policy and uneven regional development in post-mao China, Annals of the Association of American Geographers, Vol. 85, Issue 3, pp 421-449.
- Fillippaios, Fragkiskos and Kottaridi, constantina. (2004), Investment patterns and the competitiveness of Greek regions, Review of

Eurpan and Regional development studies, Vol. 16, issue 2, pp93-112.

- Gorter, Cees, Bruinsma, Frand and Nijkampo, peter. (2001), A flow approach to industrial sites, firm dynamics and regional employment growth: a case study of Amsterdam- North, Tijdschrift Voor Economischeen sociale Geografile, Vol. 92, Issue 2, pp 119-138.
- Hilhorst, Jos G.M. (1998), Industrialization and local-regional development revisited, Development and change, vol. 29, Issue 1, pp1-26.
- Holtta, R. (1994), Kaakkois- Asian kasvu eskukset kehit Yksen dynamoina Ja Teknologian,Vol.2,No.106,pp 89-95 (English abstract).
- Hudson Ray. (2002), Changing industrial production systems and regional development in the new Europe, Transactions of the institute of British Geographers, vol 27, Issue 3, pp262-281.
- Industrial Studies and Development center. (1973), Techno- economic industrial structure and growth prospects in Saudi Arabia, Riyadh.
- Jubail Industrial city. (2004), Industry status Summary until 31 December 2004, Jubail.
- Karlsson, Charlie, Johnsson, Börje and stough, Roger. (2002), Introduction: endogenous regional and policies (in) Johanson, Börje, Karlsso, Charlie and stough, Roger R. (eds), Theories of endogenous regional growth: Lessons for regional polices, Springer, Berlin.
- Kempt, Tom. (1983), Industrialization in the Nonwestern world, Longman, New York.
- Kipins, Baruch A. and Swyngedouw, Eric A. (1988), Manufacturing research and development in a peripheral region: the case study of limbuerg, belgium, the professional Geographer, Vol.40, Issue 2, pp149-169.

- Koseff, L.E and Norcliffe, G.B. (1980), Local industrial complexes in Ontario, Annals of the Association of American Geographers, VOL.70, Issue 1, pp68-79.
- Larsson, Anders. (2002), The development and regional singnificance of the automotive industry: supplier parks in western Europe, International, Journal of Urban and regional research. VOL.26, Issue 4, pp767-784.
- Lin, George, C.S. (2001), Evolving spatial form of Urban-rural interaction in the pearl river delta- Chaina, The professional Geographer, VOL.53, Issue 1, pp56-70.
- Madinat Yanbu AL- Sinaiyah. (2004), Industrial development status report, 18 December 2004, Saudi Arabia, Yanbu.
- Mair, A. (1993), New growth poles? Just-in-time manufacturing and local economic development strategy, Original Studies, Vol. 3, No. 27, pp207-221.
- Masser, Ian. (1991), By eccident or design: some lessons from technology led local economic development initiatives, Review of Urban & Regional Development studies, VOL. 3, Issue 1, pp78-93.
- Matallah, K. and props, J.L.R. (1992), Algerian economic development: 1968- 1979, amultiplier and linkage analysis, Economic systems research, VOL.4, No. 3,pp257-267.
- Ministry of planning. (1985), Fourth development plan: 1985-1990, Saudi Arabia, Riyadh.
- Ministry of Municipal and Rural Affairs. (1986), National spatial strategy- in collaboration with U.N: Regional development planning project, draft Report, VOL-1, Saudi Arabia, Riyadh.
- Myint, H. (1972), South East Asia's economy: development policies in the 1970s, Penguin, Harmondsworth.
- Nichikowa, J. (1992), The economy of the Asian-pacific region and the new international division of labor, Mondesen development, VOL.20, No. 79, pp183-195(English abstract).
- Roberts, Peter. (2004), Wealth from waste: local and regional economic development and the environment, the Geographical Journal, VOL.170. Issue 2,pp 126-134.

- Stimson, Robert, J., slough, Roger R. and Roberts, Brian H. (2002), Regional economic development: analysis and planning strategy, Springer, Berlin.
- Suares-villa, Luis. (2002), Regional inversion in the United States : the institutianl context for the rise of the sunbelt since the 1940s. Tijdschrift Voor Economische in social Geoghrafie, VOL.93. Issue4,p424-442.
- Wang, shugang, wu, Yulin & Li, Yujian. (1998), Development of techno poles in China, Asia pacific viewpoint, Vol. 39, Issue - 3, pp 281-300.
- Wei, yehua. (1998), Regional inequality of industrial output in China, Geografiska Annaler, Series B: Human Geography, Vol. 80, Issue-1, pp 1-15.
- Wright, Mike, Liu, Xiahui, Buck, Trevor and Filatotchev, Igor. (2008), Returnee entrepreneurs, Science park location choice and performance: An analysis of high Technology SMEs in China, entrepreneurship theory and practice, Vol. 32, Issue-1, pp 131-155.

مواقع إنترنت:

- الموقع الالكتروني للهيئة العامة للاستثمار بالمملكة العربية السعودية: www.sagia.com

ملحق الهوامش

١ – لقد اقتصر استخدام الأسلوب الكمي في التحليل خلال الدراسة على معامل وحيد نظراً لمحدودية الاحتياج لهذا الأسلوب في الدراسة بقسمها المدخلي فقط. هذا، مع ملاحظة أن إجراء الارتباط، كمياً، بين أحجام الصناعة في مناطق المملكة مع مستويات التنمية فيها في هذا القسم، مقيسة بمؤشرات التنمية، هو أمر متعذر بسبب عدم توفر جزء رئيس من البيانات، التي تستخدم في حساب تلك المؤشرات، على المستوى الإقليمي. أما بقية الدراسة فإن توجهها الأساسي هو مناقشة أسباب عدم نجاح سياسات استخدام الصناعة للمساهمة في إحداث أقدار متقاربة من النمو في المناطق كما كان مأمولاً. هذا، فضلاً عن السعي نحو تحديد أفضل السبل لمعالجة هذا الوضع. ومن ثم، فقد تم اختيار المنهجين التاريخي والتحليلي المقارن لمناسبتهما لسبر إشكالية الدراسة.

٢ – وذلك وفقاً لوزارة التخطيط في فترتي الخطتين ١، ٢، كما سبق ذكره في قسم منهجية الدراسة سابقاً.

٣ – استند مشخص في دراسته هذه إلى بيانات السرياني لتحديد عدد المدن المذكورة (١٤١٨هـ، ص: ٩٥، ١٠٨).

٤ – وصل عدد السكان الحضر آنذاك، وفقاً لمشخص (١٤١٦هـ، ص ٧)، إلى ١٣,٢٢٠,٠٠٠، وعدد سكان المملكة إلى ١٦,٩٢٩,٢٩٤.

٥ – دراسة قيد النشر للباحث الحالي وعنوانها (خصائص وعلاقات بنية المركز – الهامش في المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية: دراسة في الواقع التطوري).

٦ – حديث مع وزير البترول والثروة المعدنية.

٧ – إما أن يكون شخصية طبيعية وإما اعتبارية ترتبط مع الهيئة بعقد تطوير للمنطقة (الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، د. ت، ص ص ١–٧.

٨ – تم الرجوع هنا لمشخص (١٤٢٥هـ، ص ٢٥٤) وذلك بالنسبة لأعداد مدن تلك المناطق.

٩ – جازان، عرعر، القريات، الباحة، ضبا (الصليع، ١٤٢٤هـ، ص ٤٤).

١٠– تم هنا أيضاً النظر في إحصاءات وزارة التجارة والصناعة لمعرفة ما إذا كان حصل أي زيادة في منشآت المدينتين بين بداية عام ١٤٢٥هـ ومنتصفه (انظر إلى جزء بيانات الدراسة في قسم الجوانب المنهجية للدراسة سابقاً).

١١– اقتصر الوجود فيهما، في المدينين، منذ البدء، على القطاع العام بحكم قدراته المالية والتقنية المرتفعة والمتناسبة مع الصناعات الأساسية في قطبي النمو (انظر إلى مشخص، ١٩٩٧–ب، ص ١٦٣).

١٢– تم التوصل لهذه النسبة بناءً على بيانات الجدولين رقمي (١–٢) الواردين في ملحق الجداول لاحقاً.

ملحق الجداول

الجدول رقم (١)

الحجم الصناعي في المناطق الإدارية بالمملكة العربية السعودية في عام ٢٠٠٥م بحسب الأرقام القياسية للصناعة التحويلية بالمملكة

م	المنطقة الإدارية	نتيجة المعادلة(*)١ (١)	نتيجة المعادلة (*)٢ (٢)	نتيجة المعادلة(*)٣ (٣)	حجم الصناعة ١+٢+٣ / ٣	فئات المناطق الإدارية حسب الحجم الصناعي
١	المنطقة الشرقية	١٢٩٩,٤	١٣٠٠	١٣٠١٢,٣	٥٢٠٣٠,٩	(١)
٢	مكة المكرمة	١٥٠١,٦	١٢٦٥,٨	٤٥٧,٨١	١١,٨٤	(٣)
٣	الرياض	٢٠١١	١٧٥٨	٣٨٩,٩	١٣٨٩,٣	(٢)
٤	المدينة المنورة	٢٢١	٢٣٥,٩	٥٠٨,٤	٣٢١,٨	(٤)
٥	القصيم	٢٤١,٤	١٣١,٤	٤١	١٣٨	(٥)
٦	حائل	٤٣,٩	١٤,٨	٢,٣	٢٠,٣	(٩)
٧	الحدود الشمالية	١٢,٥	٢,٧	٠,٤	٥,٢	(١٣)
٨	الجوف	٣١,٤	١٠,٧	٢,١	١٤,٧	(١٠)
٩	تبوك	٤٨,٦	٣٠,٤	١٥,٢	٣١,٤	(٨)
١٠	الباحة	٢١,٩	٥,٨	٠,٩	٩,٦	(١٢)
١١	عسير	١٣٠,١	٥٩,٧	١٩,١	٦٩,٦	(٦)
١٢	جازان	٥٨	٢٦,٢	١٧,٢	٣٣,٨	(٧)
١٣	نجران	٣١,٤	٨,٦	١,٩	١٤	(١١)

(*)١ عدد المنشآت الصناعية في القطاع الصناعي في المنطقة / الرقم القياسي للمنشآت الصناعية في القطاع الصناعي في المملكة × ١٠٠

(*)٢ عدد العمال في القطاع الصناعي في المنطقة الإدارية / الرقم القياسي للمنشآت الصناعية في القطاع الصناعي في المملكة × ١٠٠

(*)٣ إجمالي التمويل المالي للقطاع الصناعي في المنطقة الإدارية / الرقم القياسي لإجمالي التمويل المالي للقطاع الصناعي في المملكة × ١٠٠

(الأرقام الناتجة عن المعادلات الثلاثة تم تقسيم = قسمة مجموع كل منها على عدد المناطق الإدارية)

المصدر: – بيانات جدول رقم (١) – الطريقة الإحصائية: فضيل، ١٩٧٩م، ص ص١٢٨–١٢٩.

الجدول رقم (٢)
التوزيع الجغرافي لرأس المال الصناعي في المناطق الإدارية (التخطيطية) بحسب جنسية رأس المال وقطاعية المؤسسين - بالريال السعودي (١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م)

المنطقة	جنسية رأس المال				القطاع المؤسسي				جملة رأس المال	
	سعودي		غير سعودي		عام		خاص			
	المقدار	٪	المقدار	٪	المقدار	٪	المقدار	٪	المقدار	٪
الرياض	٣٣٢٧٥,٥٥٩,٧٧٦	١٨	٢٥٣٨,٤٩٩,٨٥٥	٤	٦١٢,٥٠٠,٠٠٠	٠,٥	٣٥٢٠١,٥٥٩,٦٣١	٢٩,٨	٣٥٨١٤,٠٥٩,٦٣١	١٤,٤
الشرقية	٨٣٠٦٠,٦٦٠,٦٧٠	٤٤,٩	٣٣٦٦٧,١٣٠,٢٩٠	٥٢,٢	٨٢٨٤٦,٥٣٦,٠٠٠	٦٢,٦	٣٣٨٨١,٢٥٥,٠٥٠	٢٨,٧	١١٦٧٢٧,٧٩١,٠٥٠	٤٧
مكة المكرمة	٣٣٣١٨,٦٢٢,٤٥٢	١٨	٧٧٨٨,٢٨٩,١٥٨	١١,٢	٩٢٦٤,٢٠٠,٠٠٠	٧,١	٣١٨٤٢,٧١١,٦١٠	٢٧	٤٦٦٠٦,٩١١,٦١٠	١٦,٦
المدينة المنورة	٢٦٥٥٠,٧٤١,١٢٩	١٤,٣	١٩٠٩٥,٠٩١,٥٦٠	٣٠,٢	٣٧٥٤٣,٠٠٠,٠٠٠	٢٨,٨	٨١٠٢,٨٣٢,٦٨٩	٦,٩	٤٥٦٤٥,٨٣٢,٦٨٩	١٨,٤
نجران	١٧٤,٠٩٣,٠٠٠	٠,١	–	–	–	–	١٧٤,٠٩٣,٠٠٠	٠,١	١٧٤,٠٩٣,٠٠٠	٠,١
تبوك	١٣٠٩,١٣٠,٠٠٠	٠,٧	٥٢,٥٠٠,٠٠٠	٠,١	–	–	١٣٦١,٦٣٠,٠٠٠	١,٢	١٣٦١,٦٣٠,٠٠٠	٠,٥
جازان	١٥٤٦,٦٦٦,٠٠٠	٠,٨	–	–	–	–	١٥٤٦,٦٦٦,٠٠٠	١,٣	١٥٤٦,٦٦٦,٠٠٠	٠,٦
الباحة	٨٣,٤١٠,٠٠٠	٠,٠٥	–	–	–	–	٨٣,٤١٠,٠٠٠	٠,٠١	٨٣,٤١٠,٠٠٠	٠,٠١
القصيم	٣٦٨١,٨٩٠,٦٠٠	٢	٧٩١,٤٠٠	٠,٠١	–	–	٣٦٨٢,٦٨٢,٠٠٠	٣,١	٣٦٨٢,٦٨٢,٠٠٠	١,٥
عسير	١٧٠٩,١٨٢,٠٠٠	٠,٩	٢,٠٠٠,٠٠٠	١,٠١	–	–	١٧١١,١٨٢,٠٠٠	١,٤	١٧١١,٣٦٦,٠٠٠	٠,١
حائل	٢٠٥,٣٦٦,٠٠٠	٠,١	–	–	–	–	٢٠٥,٣٦٦,٠٠٠	٠,٢	٢٠٥,٣٦٦,٠٠٠	٠,١
الجوف	١٩٠,٢٠٠,٠٠٠	٠,١	–	–	–	–	١٩٠,٢٠٠,٠٠٠	٠,٢	١٩٠,٢٠٠,٠٠٠	٠,١
الحدود الشمالية	٣٢,٥٦٠,٠٠٠	٠,٠١	–	–	–	–	٣٢,٥٦٠,٠٠٠	٠,٠١	٣٢,٥٦٠,٠٠٠	٠,٠١
المملكة	١٨٥١٣٨,٠٨١,٧١٧	١٠٠	٦٣١٤٤,٣٠٢,٢٦٣	١٠٠	١٣٠٢٦٦,٢٣٦,٠٠٠	١٠٠	١١٨٠١٦,١٤٧,٩٨٠	١٠٠	٢٤٨٢٨٢,٣٨٣,٩٨٠	١٠٠

تم إعداد هذا الجدول بناءً على بيانات الدراسة.

الجدول رقم (٣)

رأس المال الصناعي بحسب القطاع المؤسسي في مدن: جدة – الرياض – الدمام – الجبيل الصناعية – ينبع الصناعية في عام: ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م

المدينة	القطاع المؤسسي					
	العام		الخاص		جملة رأس المال	
	المقدار	٪	المقدار	٪	المقدار	٪
الرياض	٦١٢,٥٠٠,٠٠٠	٠,٥	٣١٢٤٨,٧٠٠,٣٣٣	٣٢,٣	٣١٨٦١,٢٠٠,٣٣٣	١٤,٦
جدة	٩٦٠,٩٠٠,٠٠٠	٠,٨	٢٨٣٦١,٦٧٨,٦١٠	٢٩,٣	٢٩٣٢٢,٥٧٨,٦١٠	١٣,٤
الدمام	١١١٧,٠٠٠,٠٠٠	٠,٩	٢٠٦٣٧,٧٦٨,٥٥٠	٢١,٣	٢١٧٥٤,٧٦٨,٥٥٠	٩,٩
الجبيل	٨١٧٢٩,٥٣٦,٠٠٠	٦٧	٩٧٩٠,٢٤٨,٠٠٠	١٠	٩١٥١٩,٧٨٤,٠٠٠	٤١,٨
ينبع	٣٧٥٤٣,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٨	٦٨٣٩,٢٢٣,٠٠٠	٧,١	٤٤٣٨٢,٢٢٣,٠٠٠	٢٠,٣
مجموعة المدن الخمس	١٢١٩٦٢,٩٣٦,٠٠٠	١٠٠ ٩٣,٦	٩٦٨٧٧,٦١٨,٤٩٣	١٠٠ ٨٢,١	٢١٨٨٤٠,٥٥٤,٤٩٣	١٠٠ ٨٨,١
جملة المملكة	١٣٠٢٦٦,٢٣٦,٠٠٠	١٠٠	١١٨٠١٦,١٤٧,٩٨٠	١٠٠	٢٤٨٢٨٢,٣٨٣,٩٨٠	١٠٠

تم إعداد الجدول بناءً على بيانات الدراسة.

الجدول رقم (٤)

أعداد المنشآت – العمال – رأس المال في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين بحسب القطاعات المؤسسية (خاص – عام) حتى عام ٢٠٠٤م

القطاع	عناصر الصناعة								
	المنشآت		العمال	رأس المال (مليون ريال)					
				سعودي		غير سعودي		جملة رأس المال	
	العدد	٪	العدد	٪	المقدار	٪	المقدار	٪	المقدار	٪
١ – مدينة ينبع الصناعية									
العام	١٥	٢٦,٣	٦٦١٥	٦٧	٢٧٨٤٠	٩٣,٩	١١٧٦٠	٩٨,٧	٣٩٦٠٠,٠٠٠	٩٥,٣
الخاص	٢٨	٧٣,٧	٣٢٥١	٣٣	١٨١٥١٥	٦,١	١٥٨٣٠٠	١,٣	١٩٧٣,٤٥	٤,٧
الجملة	٣٨	١٠٠	٩٨٦٦	١٠٠	٢٩٦٥٥,١٥٠	١٠٠	١١٩١٨,٣٠٠	١٠٠	٤١٥٧٣,٤٥٠	١٠٠
٢ – مدينة الجبيل الصناعية										
العام	١٥	١٧,١	١٠٧٤٥	٦٠,٩	٥٦٩٦٦	٨٩,٧	٢٣٨١٤	٩٠,٥	٨٠٧٨٠	٨٨,٧
الخاص	٧٣	٨٢,٩	٦٩١٢	٣٩,١	٦٥١٤,٧	١٠,٣	٢٤٩٥,٥	٩,٥	١٠٢٩٩,٩	١١,٣
الجملة	٨٨	١٠٠	١٧٦٥٧	١٠٠	٦٣٤٨٠,٧	١٠٠	٢٦٣٠٩,٥	١٠٠	٩١٠٧٩,٩	١٠٠

تم إعداد الجدول بناءً على بيانات الدراسة.

الجدول رقم (٥)
حجم النشاط الصناعي في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين بحسب أقسام البنية المكانية الداخلية لهما – القطاع المؤسسي: ٢٠٠٥م

	مدينة الجبيل الصناعية						مدينة ينبع الصناعية					
	المنشآت		العمال		رأس المال (مليون ريال)		المنشآت		العمال		رأس المال (مليون ريال)	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١ – منطقة الصناعات الأساسية												
القطاع العام	١٥	٨٨,٢	١٠٧٤٥	٩٦,٤	٨٠٧٨٠	٩٤,٨	٩	١٠٠	٦٠٦٥	١٠٠	٣٨٠٠٠	١٠٠
القطاع الخاص	٢	١١,٨	٤٠٥	٣,٦	٤٤٠٠	٥,٢	–	–	–	–	–	–
المجموع الفرعي	١٧	١٠٠	١١١٥٠	١٠٠	٨٥١٨٠	١٠٠	٩	١٠٠	٦٠٦٥	١٠٠	٣٨٠٠٠	١٠٠
٢ – منطقة الصناعات الثانوية												
القطاع العام	–	–	–	–	–	–	١	١٤,٣	٥٥٠	٤٦,٩	١٦٠٠	٥٨,٤
القطاع الخاص	١٩	١٠٠	٢٠٧١	١٠٠	٤٦١٠,٥	١٠٠	٦	٨٥,٧	٦٢٢	٥٣,١	١١٣٩	٤١,٦
المجموع الفرعي	١٩	١٠٠	٢٠٧١	١٠٠	٤٦١٠,٥	١٠٠	٧	١٠٠	١١٧٢	١٠٠	٢٧٣٩	١٠٠
٣ – منطقة الصناعات الخفيفة والمساندة												
القطاع العام	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
القطاع الخاص	٥٢	١٠٠	٤٤٣٦	١٠٠	١٢٨٩,٤	١٠٠	٢٢	١٠٠	٢٦٢٩	١٠٠	٨٣٤,٤٥٠	١٠٠
المجموع الفرعي	٥٢	١٠٠	٤٤٣٦	١٠٠	١٢٨٩,٤	١٠٠	٢٢	١٠٠	٢٦٢٩	١٠٠	٨٣٤,٤٥٠	١٠٠
المجموع الكلي	٨٨	١٠٠	١٧٦٥٧	١٠٠	٩١٠٧٩,٩	١٠٠	٣٨	١٠٠	٩٨٦٦	١٠٠	٤١٥٧٣,٤٥	–

تم إعداد هذا الجدول بناءً على بيانات الدراسة.